منظمة المرأة العربية
ARAB WOMEN ORGANIZATION

توثيق التجربة السودانية
في التكامل والتنسيق بين الحكومة والمجتمع الأهلي في خدمة قضايا المرأة وتمكينها

معدة الدراسة

الأستاذة/ رجاء حسن خليفة

توثيق التجربة السودانية
في التكامل والتنسيق بين الحكومة والمجتمع الأهلي في خدمة قضايا المرأة وتمكينها

إعداد
د . رجاء حسن خليفة

يوليو 2016م

الفهرس

آية الاستهلال

مقدمة

مدخل مفاهيمي

المبحث الأول- التعاون والتكامل والتنسيق (الفكرة، البدايات، تطور التجربة).

المبحث الثانى : آليات التنفيذ وطرق وأساليب التواصل.

المبحث الثالث : الجهات المشاركة ومجالات التعاون والتنسيق

المبحث الرابع: تحليل النتائج والمكاسب وبيان الأثر

المبحث الخامس: مقومات النجاح وعقبات التطبيق

المبحث السادس : الدروس المستفادة

المبحث السابع: المقابلات

أهم النتائج

المقترحات

التوصيات

الخاتمة

المراجع

الآيـــــة

{ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ }

المجادلة: 11

وفاءً لترشيح وتكليف معالي الوزيرة مشاعر أحمد الأمين الدولب وزيرة الرعاية والضمان الاجتماعي وعضو المجلس التنفيذي لمنظمة المرأة العربية عن جمهورية السودان بإعداد دراسة لتوثيق التجربة السودانية المتميزة في التنسيق الكامل بين الحكومة والمجتمع الأهلي لخدمة قضايا المرأة التي جاءت إنفاذاً للقرار رقم (3) الصادر عن الإجتماع الثالث عشر للمجلس التنفيذي للمنظمة بشرم الشيخ (9-2015/11/10م)، الذي ينص على دعم مسار المنظمة في دراسة وتوثيق التجارب الناجحه لتمكين المرأة في الدول العربية.

ووفقاً للموجهات التي ارتأتها المنظمة فإن الدراسة سوف تغطي موضوع توثيق التجربة السوانية من خلال مقدمة ومدخل مفاهيمي وسبعة مباحث وخاتمة، يتناول المبحث الأول التعاون والتكامل شارحاً الفكرة وبداياتها وتطورها.

أما المبحث الثاني يتضمن رصد آليات التنفيذ وطرق وأساليب التواصل والمبحث الثالث يتناول الجهات المشاركة ومجالات التعاون والتنسيق ويختص المبحث الرابع بتحليل النتائج والمكاسب وبيان الأثر، أما المبحث الخامس يتناول مقومات النجاح وعقبات التطبيق، يعدد المبحث السادس الدروس المستفادة.

أما المبحث السابع والأخير يختص بالتوصيات والمقترحات لتعميم التجربة وتختم الدراسة بخاتمة.

أولاً : الإطار العام والمفاهيمي للدراسة:

تأتي أهمية الدراسة للتجربة السودانية في مجال التكامل بين الحكومة والمجتمع الأهلي لخدمة قضايا المرأة وتمكينها لارتباطها بالوصول لنتائج أفضل وأسرع لخدمه قضايا المرأة واستفادة كل طرف من الآخر في الوصول لأهدافه، ولما كانت المرأة تمثل الشريحه الأهم ونصف المجتمع والمؤثر في النصف الآخر فتحتاج الحكومة عبر جهازها التنفيذي ووفقاً لواجباتها والتزاماتها الدستورية إلى تحسين وتقوية مركز المرأة وترقية أوضاعها وتوظيف طاقاتها كقوة اقتصادية واجتماعية وسياسية لها تأثير علي حاضر ومستقبل الدول وبالمقابل يحتاج القطاع النسائي أو الحركة النسائية بكافة تياراتها وآلياتها للتكامل والتنسيق مع الحكومة في الوصول لاهدافها المرتبطه بتقويه مركز المرأة وتحسين أوضاعها وتمكينها اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً.

ولا يتاتى لها ذلك إلا بمشاركتها في رسم السياسات والتشريعات ومتابعه التنفيذ للاستراتيجات والخطط والبرامج التي تحقق ذلك من خلال شراكات زكيه وفاعله مع الأجهزة التنفيذيه الحكوميه. ولما كان لكل دوله خصوصيه في شكل هذه العلاقه كانت الفكره في الوقوف على بعض التجارب الرائدة وتوثيقها والنظر في امكانية التعميم الكلي والجزئي لها، لماله من ثمرات حيوية في خدمة قضايا المرأة، ولا شك أن قضيه التوثيق لمسيرة التمكين للمرأة ورصد التجارب والدروس المستفادة خلالها ظلت الحلقه الأضعف في مسيرة العمل النسوي عموماً، الأمر الذي يضاعف من أهمية هذه الدراسة المبنيه على تجربه واقعيه امتدت لعدة عقود، وفي حقب سياسيه متعددة وتعتبر سمة الاستمراريه وتطور التجربة وتأكيد أهميتها واحدة من دواعي إعداد هذه الدراسة.

إن المرأة السودانية دخلت البرلمان منذ عام (1965م)، وتم تمثيلها في لجنه إعداد أول دستور للسودان بعد الاستقلال، واعتلت منصه القضاء في ذات الحقبة وتوسعت مشاركتها في الحياة العامة بكل شعابها بما فيها الدخول في القوات النظاميه حتي بلغت رتبه الفريق، ورئاسة الجامعات والعمل الدبلوماسي كسفيرة لبلدها، وبلغت ذروة ذلك في اعتماد سياسية التميز الإيجابي التي نُص عليها في دستور السودان الانتقالي للعام (2005م). وضمنت لها وثيقة الحقوق بالدستور المساواة في كافة الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية وكافه المزايا الوظيفية الأخرى، وجاء قانون الانتخابات للعام (2008م)، تعديل (2015م)؛ معززاُ ومفسراً ومفصلاً لسياسية التميز الايجابى باعتماد نظام (الكوتا) الذي نالت بموجبه المرأة نسبة ثلاثين بالمائة في المشاركة البرلمانيه عبر قائمة نسبيه قومية مغلقة، وكان المجتمع الأهلي (المدني النسوي أو الحركة النسائية) هي الشريك في كل ماتحقق من خلال قيامها بمسئوليتها في عمارة واستقرار ورفعة الوطن، وفي سعيها الدؤوب للاستجابة لنداءت الوطن، وفي ذات الوقت كان الهم الأكبر هو ترقية أوضاع المرأة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فكانت المبادرات في مجالات التعليم والصحة والاقتصاد وبناء القدرات والإعلام والثقافة والبيئة والتوعية والمشاركة السياسية، وكانت المطالبه بالحقوق بعد أداء الواجبات ومتابعة التشريعات المعززة لهذه الحقوق حتى نيلها ثم حراستها وتطويرها في إطار من الشراكة والتعاون مع الحكومة، وفي بعض المحطات التي يحدث فيها ثمه تراجع من الجانب الحكومي يتم أحياناً إنتقال سهل إلى السلطه التشريعية أو القضائية لحسم بعض القضايا لصالح خدمه المرأة ولكن في إطار من الحكمة لضمان استمرار التعاون والتكامل في الملفات الأخرى.

أهداف الدراسة:

1. التوثيق للتجربه السودانية في مجال التكامل بين الحكومة والمجتمع المدني لخدمة قضايا المرأة.
2. التعرف على آليات التنفيذ وطرق وأساليب التواصل.
3. رصد الجهات المشاركة ومجالات التعاون والتنسيق.
4. الوقوف على النتائج والمكاسب وبيان أثرها.
5. معرفة مقومات النجاح وعقبات التطبيق.
6. التعرف بالدروس المستفادة من خلال التوصيات والمقترحات التي تفيد في تعميم التجربه.

منهج الدراسة:

وسوف تتبع الدراسة المنهج الوصفي القائم على التحليل مع استخدام محدود لأداة المقابله مع بعض الشخصيات التي كانت جزءاً من منظومة التجربة خلال حقب متعددة.

حدود الدراسة الزمانيه:

سوف تركز الدراسة تفصيلاً على الحقبة الحالية من العام (1989م) حتى العام (2015م)، حوالي ربع قرن من الزمان مع استصحاب لبدايات التجربه عقب استقلال السودان والوقوف في الحقبة المايوية من العام (1969م) حتى العام (1985م)، والتي شهدت استقرار واستمرار في تجربة التكامل.

حدود الدراسة المكانية:

سوف تركز على العاصمه القومية الخرطوم ومقر الحكومة المركزية ومقر الرئاسة للحركة النسائية بكل تياراتها.

وعلى الصعيد المفاهيمي مصطلحات الدراسة سوف تستخدم الدراسة مفهوم أو مصطلح (المجتمع الأهلي) وتعني به (المجتمع المدني) النسوي ولعل مصطلح الحركة النسائية يستخدم كمفهوم أشمل حسب ما يتضح لاحقاً أما مصطلح (الحكومة) ويعني به الجهاز التنفيذي وعلى الأخص الآلية الرسمية المعنيه بملف المرأة وهي وزارة (الرعاية الاجتماعية) والتي تغير مسماها من فترة إلى أخرى إضافة وحذفاً بالإضافة إلى آليات حكومية آخرى معنية بجوانب فرعية متخصصة كالصحة والتعليم والاقتصاد والتدريب وغيرها.

ويتم تناول مصطلح (المجتمع الأهلي) أو (المجتمع المدني) بصورة مترادفة فالمجتمع المدني(هو مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها وتلتزم في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والخلاف وتشمل تنظيمات المجتمع المدني كل الجمعيات والروابط والمنظمات والنقابات والأحزاب إلى كل ماهو غير حكومي وكل ماهو غير عائلي).

(الدراسة هنا معنية بالمجتمع النسوي فقط وتستخدم الدراسة أحياناً مصطلح (الحركة النسائية) بصورة مرادفه للمجتمع المدني ونعني بالحركة النسائية حسب التعريف الذي تبنته الدراسة (هي منظومة من الاتحادات والمنظمات والمؤسسات العاملة من أجل النهوض بالمرأة وتشجيعها لأداء واجباتها ونيل حقوقها وحراستها من أجل المزيد من التقدم ويعتبر التنظيم النسوي شامل الأهداف والبناء (الاتحادات) هو المعبر الأساسي عن تيار الحركة النسائية في الحقبة السياسية المعنية وتغير التنظمات والمؤسسات النسوية روافد لها بصورة مباشرة أوغير مباشرة).

والاتحادات التي اهتمت بها الدراسة هي؛ الاتحاد النسائي، الذي تكون(1952م) واتحاد نساء السودان الذي تكون في عام (1972م)، والاتحاد العام للمرأة السودانية الذي تكون (1990م).

المبحث الأول

التعاون والتكامل والتنسيق (الفكرة، البدايات، تطور التجربة)

في منتصف أربعينيات القرن الماضي انتظمت طلائع المرأة السودانية في الدخول للتعليم العالي، ومع تزايد نسبة التعليم لقطاع المرأة تزايد معها الشعور بالمسئوليه تجاه المجتمع ونسائه، وشهد العام (1947م) تكوين أول جمعيه نسويه (جمعية الفتيات الثقافية بأم درمان بمبادرة من فاطمة طالب إسماعيل وأخريات).

وكان همهن تحسين أوضاع المرأة وإزالة الأمية عنها وزيادة الوعي بأوضاعها عموماً كان هو الأهم الأساسي والهدف الأسمى للجمعيه والتي تعتبر نواة العمل النسوي المنظم ومهدت لتطوير الفكرة والانتقال لتكوين الاتحاد النسائي في عام (1952م) والذى سبقه حراك مهني للمعلمات بمبادرة لتكوين اتحاد المعلمات واتحاد الممرضات عام (1950م) والتي التحقت بعد فترة وجيزة بعموم الحركة النقابية وكان لطليعة المعلمات القدح المعلى في التأسيس والتطوير لآليات العمل الطوعي من جمعيات واتحادات وتكاملت تلك الجهود مع إنطلاقه الاتحاد النسائي الذي سبقته أجتماعات تمهيدية وهيأت لقبول المجتمع لفكرة الاتحاد, ساهمت الصحافه في الترويج للفكرة وتمجيدها، كما ساعد قيام الاتحاد النسائي المصرى في تهيئة الأجواء واستفادت المرأة السودانية من على البعد من تكوينه وما قام به من أدوار وكان المجتمع في حاجه إليها. ويلاحظ أن المجتمع السوداني رحب بميلاد الاتحاد النسائي وساهم عدد من رموز المجتمع من الرجال في تذليل بعض الصعاب التي وأجهت فترة التأسيس واحتضنت البيوت والمدارس الأهليه الاجتماعات التمهيدية، وبعد إنطلاقة مسيرة الاتحاد عام (1952م) بتشكيل قومي جمع النساء من كل الاتجهات الفكريه آنذاك.

ويعتبر ميلاد الاتحاد نقطة فارقة في قبول المجتمع لعمل المرأة، وتدريجياً تزايدت أعداد المعلمات بعد التوسع في التعليم، وبدأ انتظام المرأة في سلك الخدمة المدنية وفي القطاع الخاص، وكانت مجالات التعليم والتمريض هي أولى الوظائف التي تولتها المرأة بعد ذلك فتح لها المجال في المهن الأخرى، ويلاحظ أن فترة أنطلاقة العمل في الاتحاد النسائي خلال الفترة التمهيدية والتأسيسية شهدت بدايات التعاون بين المجتمع المدني ممثلا في الاتحاد النسائي والجهات الرسمية، يتمثل ذلك في تسهيل أجرءات التسجيل وتخصيص المقر له والحضور والمشاركة في أنشطته ودعوة قياداته للمشاركه في بعض الأنشطه الرسميه تمثيلاً للمرأة،

وأستمر التعاون والتواصل مع تغير الأنظمة السياسية وتغير مسمى آليات العمل النسوي الطوعي فبعد الأنشقاق المبكر في الأتحاد النسائي وخروج مجموعات من النساء وتشكيلهن كجمعيات آخرى أستمر التواصل بمستويات مختلفه وكانت الصحافه والإذاعة تقومان بدور كبير في تناول القضايا والهموم التي كانت من شواغل الحركة النسائية (مثل الأمية، والصحة، وحماية البيئة، وقضايا الطفولة، وحقوق المرأة ومكافحة العادات الضارة والانتاج والتسويق لمنتجات المرأة). والمتتبع لأحداث تلك الفترة يلحظ بدايات التعاون والتكامل بين الجهات الرسميه والمجتمع الأهلي، وكان من ثمرات ذلك الاستجابه لمطالب المرأة المتمثلة في مساواة الأجور وزيادة إجازات الوضوع وتحسين بيئة العمل واستيعابها وظائف القضاء، وكان لمشاركة المرأة في الأحداث السياسية في ثورة أكتوبر (1964م) ومشاركتها في التظاهرات التي قاومت النظام العسكري آنذاك، سبق ذلك مشاركتها في مرحلة نيل السودان لاستقلاله وما صاحب ذلك من مخاض وطني كان لمساهمة المرأة فيها أثراً كبيراً في المزيد من النضج لحركتها، الأمر الذي أهلّها لعضويه لجنة الدستور الذي كان من ثمراته نيل المرأة لحقها في التصويت والانتخاب والذي أتاح لها الفرصة لدخول أول برلمانيه لمقاعد الجمعية التأسيسية في العام (1965م) عبر دوائر الخريجيين وهي السيدة فاطمه أحمد أبراهيم رئيسة الاتحاد النسائي والتي وجدت مساندة.

ومن أهم الجمعيات النسوية الأهليه التي برزت بجانب الاتحاد النسائي خلال تلك الفترة (جمعية النهضة النسوية التي بادرت بانشائها نساء آل الإمام المهدي بجانب شخصيات قومية أخرى. وخلال الحقبة المايوية عام (1969م) وحتى الانتفاضة الشعبية في أبريل (1985م) حيث كانت مرحلة أكثر أهمية لأن التعاون والتكامل أخذ أشكالاً أكثر مؤسسية فتم تغير المسمى إلى (أتحاد نساء السودان) بعد تشاور بين قيادة الدولة ومؤسسات الأتحاد النسائي وتمت الدعوة لمؤتمر عام وأنتخبت قياداته في العام (1972م) ولم تتغيير الأهداف والوسائل بل انتظم بنيانه على مستوى الأقاليم والمحليات والأحياء وشاركت فيه غالب النساء والرموز والقيادات المؤسسة للاتحاد النسائي وبالتالي انتظمت المسيرة وتواصلت المشوار خلال الحقبة المايويه التي استمرت في ستة عشر عاماً، تطورت العلاقه والتنسيق والتكامل بين المجتمع الأهلي متمثلاً في التنظيم الجماهيرى للمرأة (أتحاد نساء السودان)، والحكومة متمثله في الجهاز التنفيذي عبر وزارة الرعاية الاجتماعية وخلال الحقبة الانقاذيه التي غطت الفترة (1989م) حتى الفترة الحاليه. استمر التعاون وتطور بصورة كبيرة وشامله كانت الوزارة المعنيه بملف المرأة الرعاية الاجتماعية هي نقطة الارتكاز ولكن توسع التعاون لتشمل وزارة التربية والتعليم

والصحة وغيرها من الوزارات نأت الصلة وتكامل هذا الجهد وبلغ ذروته في العام (2007م) بعد اعتماد السياسة القومية لتمكين المرأة والتي سبقها قرار تشكيل اللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة التي ترأستها الوزيرة المعنية بملف وزارة الرعاية الاجتماعية لشئون المرأة، وعضوية الوزارات والجهات ذات الصلة من المنظمات الوطنية الطوعية وشخصيات قومية مهتمة بملف المرأة.

المبحث الثاني

آليات التنفيذ وأساليب التواصل

تنوعت وتعددت آليات التنفيذ للتكامل والتنسيق بين المجتمع الأهلي، أو الحركة النسائية، والحكومة لخدمة قضايا المرأة وتمكينها، كما تعددت الطرق والأساليب التي تم إنتهاجها للتواصل وكانت المرونة هي السمة الملازمة لهذه الآليات والطرق وأساليب التواصل، والسمة الثانية هي التطور والتنامي لأشكال التكامل والتعاون ويمكن إجمالها في الآتي:

1) الوجود المؤسسي للمجتمع الأهلي أو الحركة النسائية في اللجان والمجالس الرسمية التي تصدر بقرارات من رأس الدولة أو رئاسة الوزراء أو الوزرات ذات الصلة، فمن خلال هذه المشاركة يتم التواصل والمساهمة في رسم أسياسات والتخطيط للبرامج والوقوف على المبادرات والمناشط والخطط وتتم هذه المشاركات في مرحلة التخطيط والمراحل اللاحقه المرتبطه بالتنفيذ فيما بعد.

2) المقابلات واللقاءات والاجتماعات الرسمية التي تتم بين الوزارات ذات الصلة والمجتمع الأهلي أو الحركة النسائية ويتم من خلالها تناول القضايا المشتركة وكيفيه التكامل والتنسيق في إنفاذ البرامج والمشروعات ذات الصلة، والتي تكون ثمراتها أحياناً توقيع مذكرات تفاهم لبعض المشروعات في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والبيئية والصحية ومجالات بناء القدرات.

ويمتد التكامل مع منظمات طوعية متخصصة إضافة إلى التنظيم النسوي الجماهيري (الاتحاد العام للمرأة السودانية.)

3) المؤتمرات القومية الجامعة والتي تتم عند نهاية آجال الدورات للاتحاد والمنظمات الطوعية النسوية المتخصصة كرابطه المرأة العاملة أو هيئة البرلمانيات، وتتم هذه المؤتمرات برعاية رئيس الجمهوريه أو نوابه أو مساعدوه أو الوزراء، ومن خلال مخاطبة هذه المؤتمرات تطرح الحركة النسائية مطالباتها الكبرى وفي الغالب تتم الاستجابه أو الوعود بدراستها والنظر فيها.

4) رعاية الدولة للعمل النسوي وفقاً للدستور يحتم عليها مد جسور التواصل مع المجتمع الأهلي أو المدني لإنزال هذه الرعاية لأرض الواقع وذلك من خلال المراسيم الدستوريه التي تحدد مهام واختصاصات الوزارات ذات الصلة، وكانت وزارة الرعاية الاجتماعية بمختلف مسمياتها هي الوزارة التي تمثل نقطة

الارتكاز، وتتم الرعاية بإشراك التيار الأساس في منظومة الحركة النسائية (الاتحاد) في اللجان والمجالس التي تصدرها الوزارة وتتتم إجتماعات متخصصة دوريه وعاديه مع الأمانة العامة للاتحاد وتشرّف الوزيرة أو الوزير حضور المناشط ذات الصلة وترعى العديد من المناشط والمشروعات والمبادرات المشتركة مثال لذلك (المشروع القومي لتنمية المرأة الريفية) فالحكومة تشارك في رسم الخطة العامة للمشروع مع الاتحاد وتلتزم بتوفير التمويل اللازم والاتحاد يقوم بالتنفيذ عبر عضويته المتطوعة المنتشره قاعدياً في الريف. المثال الآخر (مشروع القرض الحسن للنساء الفقيرات) وهو مال دوار توفره الوزارة عبر ديوان الزكاة ويقوم الاتحاد بانتخاب المستفيدات وتدريبهن وتوصيل القرض لهن واسترجاعه لتستفيد منه مجموعات أخرى وغير ذلك كثير من الأمثله والنماذج.

5) توظيف المناسبات الوطنية والنسوية للتركيز على قضايا وهموم المرأة كالعيد الوطني للمرأة السودانية الذي يقام في يناير من كل عام، والذي يوافق تاريخ تأسيس الحركة النسائية في الخمسينات وتأسيس الاتحاد العام للمرأة السودانية في مطلع التسعينات في الحادي والثلاثين من يناير من كل عام وتتم من خلاله مخاطبات رسميه من رأس الدولة أو الوزراء ويكون الاحتفال مناسبة وسانحة لمزيد من التمكين، كما تعتبر مناسبة اليوم العالمي للمرأة فرصه إضافيه للتركيز على هموم المرأة على الصعيد الوطني وفقاً لماهو مطروح من شعار عالمي.

6) مشاركة الوزراء في الأجهزة الرقابيه والاستشاريه للمجتمع الأهلي وبعض المنظمات، وبالمقابل عضوية الاتحاد والمنظمات في المجالس الاستشاريه للوزراء تتيح للطرفين مزيد من التعاون والتكامل.

7) دعوة الحركة النسائية عبر تيارها الأساس وروافدها لحضور بعض الجلسات الهامة والتاريخية لمجلس الوزارء لشهود المداولة في إجازة بعض السياسات أو مشروعات القوانين وقد تم هذا عند إجازة السياسة القومية لتمكين المرأة في العام (2007م)، وعند إجازة قانون الانتخابات في العام(2008م)، والذي أُقرت منه (الكوتا) بنسبة خمسة وعشرون بالمائة على الأقل للمشاركة البرلمانيه.

8) آلية اللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة وتعتبر الآلية الأهم والأشمل، وتشكلت هذه اللجنة بقرار من وزيرة الرعاية الإجتماعية قبيل التحضير للاحتفال بمناسبة مرور عشر سنوات على مؤتمر (بكين) وترأستها الوزيرة وتضم وزارات (التربية والتعليم العام، التعليم العالي، الصحة، العمل وتنمية الموارد البشرية،

المالية والاقتصاد الوطني، والزراعه والغابات) إضافه إلى عدد من المنظمات الطوعية النسوية على رأسها الاتحاد العام للمرأة السوانية وشخصيات قومية من النساء والرجال وممثلين من الجهاز المركزي للإحصاء وعدد من المؤسسات الأكاديمية ذات الصلة وتعتبر الآلية التنسيقية الأهم في مجال رسم السياسات ومراجعتها ومتابعة التشريعات الخاصة بالمرأة، وتعتبر الإدارة العامة للمرأة أو الأسرة بالوزارة نقطة إرتكاز عمل المرأة على الصعيد الحكومي هي مقرريه للجنة وتقدم تقارير آدائها للجنة التي تجتمع مرتين على الأقل في العام وقد كانت اللجنة الوطنية هي الجهة المرجعية في متابعة وإنفاذ السياسية القومية لتمكين المرأة التي اعتمدتها للحكومة عام (2007م) والتي أشتملت على محاور (التعليم، الصحة، والبئية، والسياسة وأتحاذ القرار والسلام وحقوق الإنسان والقانون ومحور التمكين الاقتصادي) وبعد إعتمادها رسمياً أصبحت مرجعية للدولة والحركة النسائية، ومن ثمرات تلك السياسة في محور السياسة واتخاذ القرار إعتماد (الكوتا) إنفاذاً لسياسة التميز الإيجابى في الدستور، والتي فصلت عبر قانون الانتخابات لعام (2008م) بنسبة خمس وعشرون بالمائة، وقد تم تعديل القانون في عام (2015م) فزادت النسبة إلى ثلاثين بالمائة للمرأة على مستوى المشاركة البرلمانية ولكن الدولة اعتمدتها سياسة عامة في الصعيد التنفيذي والتزمت بها وذلك في إطار المتابعة والمطالبة والحراسة من الحركة النسائية وتيارها الأساس (الاتحاد العام للمرأة السودانية) والتزمت عدد من الأحزاب في الحكومة والمعارضة باعتماد النسبة في الهياكل الحزبية.

9) آلية اللجان والمجالس، مثال لذلك(المجلس القومي لمحو الأمية وتعليم الكبار، والمجلس القومي للتعليم العالي والبحث العلمي، والمجلس القومي لرعاية الطفولة، والمجلس القومي للتعليم التقني والتقاني، والمجلس القومي للتدريب، والمجلس الأعلى للإصلاح الإداري، والمجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي، والمجلس القومي للدعوة الإسلامية، والمجلس القومي لرعاية الثقافة والفنون، ومجلس أمناء الصندوق القومي لرعاية الطلاب، والمجلس القومي لرعاية المعاقين ... الخ.

المبحث الثالث
الجهات المشاركة ومجالات التعاون والتكامل

اولاً: الجهات المشاركة:

أ. صعيد الحكومة:

يمكن حصر الجهات المشاركة من الصعيد الحكومى في الآتي:

1) رئاسة الجمهورية، رئاسة مجلس الوزراء.

2) وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي عبر اللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة والإدارة العامة للمرأة والأسرة وغيرها من المؤسسات التي تشرف عليها الوزارة، مثل ديوان الزكاة الاتحادي، وصندوق المعاشات، والمجلس القومي لرعاية الطفولة، والمجلس لقومي للسكان، مفوضيه الشئون الإنسانية، وغيرها.

3) وزارة التربية والتعليم العام عبر الإدارة العامة لتعليم البنات والمجلس القومي لمحو الأمية وتعليم الكبار، واللجنة الوطنية للتربية والثقافه والعلوم وغيرها.

4) وزارة الصحة عبر الإدارة العامة للامومة والطفولة والمجالس المتخصصة في مكافحة أمراض الإيدز، والدرن، ولجان مكافحة ختان البنات والإدارة العامة للرعاية الأساسيه وغيرها.

5) وزارة التعليم العالي عبر عضوية الحركة النسائية في المجلس القومي للتعليم العالي والمجلس الاستشارى للوزير ومجلس أمناء الصندوق القومي لرعاية الطلاب ومنبر الطلاب المتفوقين.

6) وزارة الزراعة والغابات عبر الإدارة العامة للمرأة الريفية، والمجلس القومي لحماية البيئة.

7) وزارة العمل والإصلاح الإدارى عبر عضوية الحركة النسائية في المجلس الأعلى للإصلاح الادارى والمجلس الاستشارى للوزير.

8) وزارة تنمية الموارد البشريه عبر المجلس القومي للتدريب.

9) وزارة الشباب والرياضه عبر الإدارة العامة لرياضه المرأة والاتحاد القومي لرياضة المرأة.

10) وزارة الخارجية عبر الإدارة العامة للمرأة وحقوق الإنسان، والمجلس الاستشارى للوزير.

11) وزارة العدل عبر المجلس الاستشارى لحقوق الإنسان، إدارة المرأة وحقوق الإنسان.

ب. صعيد المجتمع الأهلي:

أما علي صعيد المجتمع الأهلي أو الحركة النسائية فالجهات المشاركة على النحو الآتي:

1) **الأتحاد العام للمرأة السودانية:** وهو التيار الأساسي في منظومة الحركة النسائية لأنه شامل الأهداف والبناء فله أكثر من سبعة وعشرين ألف فرع قاعدي على مستوى كل السودان.

والمعلومات الأساسية عن الاتحاد تنص على أن الاتحاد العام للمرأة السودانية تنظيم نسوي طوعي قومي المدى، مسجل رسمياً لدى مفوضية العون الإنساني والمجلس السوداني للجمعيات الطوعية، يتم اختيار أجهزة الإتحاد وقياداته عبر الإنتخاب الحر المباشر من القاعدة النسائية في مؤتمرات دورية كل أربع أعوام، ويعمل من خلال أمانه عامة عليها أمين عام وعدد من المساعدين للأمين العام، خمسة عشرة أمانات متخصصة، ومجلس شورى يراقب ويتابع الأداء وهناك أمانات بكل الولايات والمحليات وله أفرع قاعدية في شكل جمعيات متخصصة على مستوى الأحياء أهمها جمعية العافية (الصحة) وجمعية صديقات المدارس والمعرفة (التعليم) وجمعية الأيادي (الاقتصاد) وجمعية الذاكرات (الإرشاد) وجمعية أنسام (ثقافة السلام) وجمعية الشابات، وجمعية المتكافلات. وللاتحاد أجهزة أهمها المؤتمر العام الذي يُعقد كل أربع سنوات بعضوية تفوق الألف إمرأة من كافة ولايات السودان وبمشاركة جميع الجمعيات والروابط والمنظمات النسائية، ويجيز الخطة العامة للإتحاد وتقرير الأداء، والتقرير المالي السنوي، وينتخب الأمين العام ومجلس الشورى الذي يتكون من مائة وثلاثين عضواً يتم إنتخاب ثلاثين عضواً من المؤتمر العام وتمثيل ثلاثة من كل ولاية بالإضافة إلى تمثيل عشرين من المنظمات والروابط والجمعيات النسائية وعشرة مقاعد من ذوى الخبرة من النساء والرجال ويجتمع كل ستة أشهر ويجيز الخطة التفصيلية وعضوية الأمانة العامة ويقيم الأداء ويحاسب الأجهزة التنفيذية. أما الأمين العام فيتم انتخابها مباشرة من المؤتمر وترأس الأمانة العامة وتتحدث بإسم الإتحاد وتمثله في كافة المحافل.

2) **رابطة المرأة العاملة:** وهي منظمه طوعية تعمل في مواقع العمل وتهدف إلى الارتقاء بأوضاع المرأة العاملة وإعلاء قيم العمل والانتاج، وتركز على الجانب الاجتماعي والخدمي للمرأة في مواضع العمل تنسيق مع النقابات.

3) **لجنة المرأة والطفل باتحاد نقابة عمّال السودان:** وهذه اللجنة تركز عملها على الجانب النقابي وزيادة مشاركة المرأة في هياكل الحركة النسائية وحمايتها وتهيئة بيئة العمل.

4) **المنظمات الطوعية النسوية القومية المتخصصة:** وهذه تعمل في مجالات صحة المرأة ومكافحة العادات الضارة وبناء السلام ومكافحة الفقر وبناء القدرات على سبيل المثال(مجموعة المبادرات النسائية التي تركز على حماية المرأة من مرض سرطان الثدى وعنق الرحم)، (منظمة لبنة لبناء قدرات المرأة) وهي تركز على التدريب وجمعية محاربة العادات الضارة بالمرأة والطفل،(منظمة السلام والتنمية)، (والهيئة القومية للبرلمانيات السودانيات ومنبر نساء الأحزاب والقوى الوطنية)، (منظمة سند) التي ترعاها السيدة الأولى في السودان،(ومنظمة البر والتواصل)، (وجمعية بت البلد الخيرية) وغيرها.

ثانياً: مجالات التعاون التي يتم من خلالها التكامل بين الحكومة والمجتمع الأهلي أو المدني يمكن إجمالها في الآتي:

1) الرعاية العامة لعمل المرأة.

2) رسم السياسات والخطط والبرامج الخاصه للمرأة والأرتقاء بأوضاعها.

3) سن التشريعات وابتدارها، وتعديلها واعتمادها من الجهاز التنفيذي ثم الدفع بها للبرلمان.

4) حراسة حقوق المرأة وزيادتها.

5) حماية المرأة من الظلم والانتهاكات لحقوقها.

6) حشد الموارد والمشروعات والبرامج التي تسهم في ترقية أوضاعها.

7) مجالات مكافحة الفقر عبر المشروعات والمبادرات الاقتصادية والاجتماعيه.

8) التنمية الاقتصادية للمرأة وتمويل مشروعات ورعاية مؤسساتها في المجال.

9) التعليم الأساس تعميماً، ومجانية، ومحواً للأمية وتعليم الكبار، وسد الفجوات في تعليم البنات.

10) الصحة والبيئة.

11) بناء القدرات.

12) مشروعات تنمية المرأة الريفية.

13) ترقية الصناعات الصغيرة .

14) المجال التشريعي في ابتدار مشروعات سن القوانين ومراجعة التشريعات لصالح خدمه المرأة وتمكينها.

15) في مجال مكافحة المخدرات ومكافحة مرض الإيدز.

16) تحسين وترقية بيئة العمل للمرأة العاملة.

17) رعاية الإبداع الثقافي والفكري والإعلامي للمرأة .

المبحث الرابع

تحليل النتائج والمكاسب وبيان الأثر

أولاً: المرتكزات الأساسية:

قبل الشروع في دراسة النتائج وتحليل ورصد المكاسب لبيان الأثر والثمرات التي نتجت من التكامل المشار إليه، لابد من وقفه عند أثنين من المرتكزات.

المرتكز الأول: الآلية الرسمية- وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي.

هو الآلية الرسمية للحكومة، وهي وزارة الرعاية الاجتماعية وتغيير مسماها إضافه وحذفاً حتى استقرت على مسمى وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي عبر اللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة والاداره العامة للمرأة والأسرة، وهي نقطة الارتكاز الحكوميه لعمل المرأة ، واللجنة الوطنية هي المظلة الرسمية الاشمل لأنها تجمع عبرها الوزارات ذات الصله والمجالس، والحركة النسائية والشخصيات القومية، وهي الجهه الحكوميه التي خلالها يتم اعتماد السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج المتعلقه بالنهوض بالمرأة، وهي الآلية التنسيقيه الحكوميه للمرأة، وعبر الوزارة ترفع الاعتماد من مجلس الوزراء، وتعتبر السياسة القومية لتمكين المرأة بمحاورها الستة والتي أجازها مجلس الوزراء (مارس 2007م)، تضمنت محاور أساسية تمكينها للمرأة للقيام بوظائفها كشريك فاعل في التنمية، وترسيخ السلام حيث جاءت المحاور كالآتي:

- محور الصحة والبيئة.
- محور التعليم.
- محور التمكين الاقتصادي.
- محور حقوق الإنسان والقانون.
- محور المشاركة السياسية واتخاذ القرار.
- محور السلام وفض النزعات تضمنه واحد وثلاثون هدفاً مباشراً.

وكان الهدف الاستراتيجي للسياسه هو (السعي لتمكين المرأة أو تعميق مشاركتها وفاعليتها كشريك أصل في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة)

جاءت الأهداف شاملة ومتكاملة مع التركيز أكثر على التوعية ورفع القدرات بالتدريب، واهتمت أولاً بالصحة كأساس لأي عملية تنموية وذلك بتخاذ السياسات الكفيلة لضمان توفير الصحة الوقائية والعلاجية للنساء والأطفال على امتداد العمر، ويلي ذلك الاهتمام بالتعليم لإتاحة التلقي التعليمي الكامل للمرأة بكافة فئاتها العمرية والاجتماعية ريفاً وحضراً إحكاماً مع إشارة خاصة لسد الفجوة في التعليم بين الجنسين، ولأن التعليم النظامي وحده لا يهيئ المرأة لتضطلع بجميع أدوارها فقد هدفت السياسة إلى تنمية الشخصية الفكرية للمرأة وتوفير وسائل انتاجها الأدبي لكسر الحواجز وغرس الثقة ويكتمل ذلك بتطوير الأداء الاعلامي وطرق تناوله لقضايا المرأة عبر رسالة مصممة جيداً وأوعية ووسائل توصيل مناسبة ويتطلب كل ذلك تطوير الأداء المهاري للمرأة وتنمية قدراتها.

وللمجتمع المدني دور لا يقل أهمية عمّا سبق، وتأسيساً على ذلك فلا بد من تطوير الشراكة معه من أجل تمكين المرأة، إلى جانب إتاحة فرص التواصل الخارجي للمرأة، تبادلاً للتجارب، عطاءً وأخذاً، من منطلق الإرث السوداني الأصيل ومن أجل تعزيز كافة الحقوق المدنية التي كفلها الدستور للمرأة وبنود الاتفاقيات الإقليمية والدولية وفقاً لما صادق السودان عليها من أجل تحسين أحوال النساء الفقيرات وتمكينهن في إطار تنمية شاملة مستدامة، الأمر الذي يسند مشاركة المرأة الفاعلة في الشأن العام والذي يتطلب أيضاً اتخاذ التدابير التي تكفل للمرأة الوصول إلى هياكل السلطة، وصناعة القرار واتخاذه، والاضطلاع بمهام القيادة حتى يتم تعزيز فاعلية المرأة في قضايا فض النزاعات وترسيخ السلام ونشر ثقافته.

قسمت السياسة القومية لتمكين المرأة إلى ستة محاور كما أسلفنا لتحقيق أهدافها وتم توضيح التحديات التي تجابهه وبناء على هذه التحديات تم وضع أهداف محددة قابلة للتطبيق والتقييم والقياس وحولت هذه الأهداف إلى وسائل واضحة تحولت بدورها خارج نطاق هذه السياسة على مستوى التفيذ إلى خطط عمل.

وعليه لكي تحقق وثيقة السياسة أهدافها ولكي تنجز خططها التنفيذية لابد من توفر عدة عناصر حسب السياسة، أولها الدعم والالتزام السياسي المتواصل والتجرد لقضية تمكين المرأة على أعلى المستويات ونزولاً إلى الآليات المسئولة عن التنفيذ والمتابعة والتقييم والعمل على توضيح العلاقة التكاملية بين المركز والولايات منعاً لتضارب المهام والاختصصات وفي إطار من التعاون والتنسيق والاهتمام بتطوير المهارات العلمية والتقنية والاهتمام بالتدريب والتأهيل وجعله أولوية بالإضافة إلى تطوير البرامج التدريبية بما يتناسب مع الاحتياجات الفعلية ثم توفير الموارد البشرية والمالية اللازمة وإعادة تخصيص الموارد داخل البرامج

الموجودة، ولا يقل عن ماسبق أهمية تهيئة بيئة من شأنها تعزيز استقطاب الموارد من جانب المنظمات غير الحكومية خاصة والشبكات النسائية والقطاع الخاص.

وقد سبق هذه السياسية جهد تخطيطي تمثل في الآتي:

اولاً: الاستراتيجية القومية الشاملة منذ عام (1992م) حتى العام (2002م).

جاءت استراتيجية المرأة ضمن قطاع التنمية الاجتماعية، وأوردت في مقدمتها تعليلاً لصدورها، وبالرغم من أنّ قطاع المرأة قطاع مستعرض وحاجاته متضمنه في الاستراتيجيات القطاعية المختلفة، إلا أنّ هذا القطاع قد خص بهذه الاستراتيجية لتأكيد بعض المعاني وجذب الاهتمام إلى المسائل ذات الصلة الخاصة بالمرأة ووظائفها المتميزة في الحياة، وأنها إن عانت من غوائل التبعية والتخلف والاستغلال، فقد أصابها من كل ذلك النصيب الأفدح حتى اعتدت الأعراف والتقاليد على ماحرص الدين على تأكيده من حقها في الكرامة والمساواة في التكليف والإنسانية وحقوقها في العمل والتعليم والصحة والاضطلاع بالشأن العام والرعاية والتوفير، فضلاً عمّا خُصت به من حقوق متعلقة بالإنجاب ورعاية محيط الأسرة.

كل ذلك يستوجب استدراك الفجوة الماثلة في أحوالها، والاهتمام الخاص بها، ثم لكونها تمثل طاقة هائلة هي طاقة نصف المجتمع، أوتزيد، فإن إدماجها في مسيرة النهضة والبناء ليوجب من مجتمها رعاية خاصة، ترفع عنها كل مظاهر الظلم وتعزز إمكاناتها ومكانتها، لينهض المجتمع بطاقة كل فئاته.

وتجدر الإشارة إلى أن مشاركة المرأة الفاعلة في حياة المجتمع وأداء أدوارها المضمنة في هذه الاستراتيجية يتطلب ثورة ثقافية شاملة وحملات تربوية وإعلامية متصلة وفاعلة لتأصيل فهم صحيح لحق المرأة في المشاركة المؤثرة في حياة مجتمعها، وتحقيق نهضته الحضارية، ورعاية لحقوقها الشرعية والمشروعية العينية والكفائية. ويقضتي هذا أن تنشط كل قطاعات الاستراتيجية الشاملة في تنفيذ البرامج المتعلقة بالمرأة، وبقية أجهزة الدولة محفزة ودافعة ومتابعة لضمان تنفيذ كل البرامج في مراحل تنفيذ الاستراتيجية الثلاث.

ومما سبق ندرك أن الاستراتيجة كانت تهدف إلى نوع من التمييز الايجابي لغاية تحيق النهضة التي تقوم على إطلاق التكليف للمرأة كما للرجل، وهذا ما يفسر في الإستراتيجيات اللاحقة بتطوير وإدماج ما يخص المرأة ضمن هذه القطاعات الكلية المستعرضة، ومن أولويات الأهداف الاستراتيجية التي هدفت إلى الارتقاء بوظيفة المرأة في المجتمع وتأصيلها، وتبني سياسات تتفق إيماناً بأهمية هذه الوظيفة وأهميتها في ترقية الحاضر وبناء المستقبل وذلك حتى تتفتح آفاق جديدة للمرأة لمساعدتها لتكون عاملاً فاعلاً في التغيير الشامل السياسي والاجتماعي والاقتصادي

عموماً، وبوجه خاص منح أولوية متقدمة لتنمية المرأة وتلبية حاجاتها، وقررت الاستراتيجية أن هذا يتطلب دعم القطاع النسائي وتعبئة طاقاته كمورد بشري في تحقيق إستراتيجية النهضة القومية الشاملة.

أما على مستوى السياسات فقدت عمدت الاستراتيجية على تمتين أهدافها وأولوياتها وتمهيد السبيل لإنفاذها من خلال التركيز على إعمال التشريعات والقوانين بتطبيق الموجود وسن تشريعات جديدة لازمه وتعيد السياسات التشديد على أن تعزيز وضع المرأة ومشاركتها جزء من العقيدة وترتفع نبرة الدفع بالمرأة للقيام بدورها إلى درجة حثها على التمسك بحقوقها وهي نقلة كبيرة في أدبيات المجتمع السوداني الرسمية للدولة.

فتشريعاً تأتي سياسة هامة تعمل على تعزيز ما تحقق للمرأة من حقوق وصونه من الإنتهاك والتعدي، وأيضاً التطبيق العملي للتشريعات التي سُنت لمصلحة المرأة واستكمال الإطار التشريعي المعزز لحقوقها لكي يتم منح المرأة كل حقوقها الشرعية، إضافة إلي تعزيز القوانين التي تحمي المرأة العاملة وسن التشريعات اللازمة في كل مجالات العمل وبخاصة في القطاع غير المنظم وهذا يتطلب التوعية المستمرة بضورة احترام هذه الحقوق بحسبانها جزءاً من العقيدة، بل وحثها على التمسك بحقوقها وعونها على ذلك وهذه أكبر حصانه في المجتمع السوداني أن يرتبط بالدين، وإلى جانب ذلك دعت السياسات إلى محاربة العادات والتقاليد الضارة بالمرأة والمطففة لحقوقها بالاعتماد على التوعية والتربية، ولم تغفل سياسات إستراتيجية المرأة جانب محو أمية المرأة الحضارية والأبجدية، فدعت إلى الاهتمام بمحوها وكذلك الاهتمام بالتربية الدينية وإتاحة فرص التدريب المهني لها في برامج محو الأمية والتعليم الأساسي وتأكيد حقها المتساوى في التعليم وحثها على ممارسة هذا الحق استدراكاً للفجوة الماثلة في هذا المجال.

البرامج الرئيسية:

تتكون من برنامجين رئيسين هما:

1) برنامج تنظيم النساء في اتحادات وروابط وجمعيات؛ لاستعياب جميع النساء السودانيات على اختلاف ميولهن ورغباتهن ومهنهن تيسيراً لاستيعاب طاقاتهن في كل مجالات الحياة كقوة منظمة وتوحيد هذه التنظيمات في إطار تنظيمي جامع.

2) برنامج ترقية أدوار المرأة المتعددة في مختلف نواحي الحياة لتأدية وظائفتها كافة بتأصيلها في البرامج التربوية والتعليمية وتعزيزها بالبرامج الفرعية التالية التي يتم تنفيذها عبر قطاعات وبرامج الاستراتيجية الشاملة كافة.

هذه البرامج تركز على إشراك المرأة في الشأن العام والاقتصادي بالدرجة الأولى حيث أفردت لها وحدها أربعة برامج تبدأ من الدور الاقتصادي لربات المنازل حتى دور المرأة في الزراعة مروراً بدورها كعاملة وموظفة إلي جانب عملها في القطاع غير المنظم، وشملت البرامج دورها السياسي مستوعباً حتى مشاركتها في الدفاع المسلح عن البلد.

ولا شك أن هذه البرامج بإلزامها لقطاعات الدولة كافة لإنفاذها مثلت أساساً تفرعت وتطورت منه برامج وخطط تفصيلية انداحت في المستقبل، خاصه أنها وعت مبكراً دور المجتمع المدني.

ثانياً:الاستراتيجية القومية ربع القرنية (2007-2031م) والخطة الخمسيه الأولى (2007-2011م).

وضُعت المسودات الأولى لهذه الاستراتيجية قبل سنوات من صدورها في العام (2007م)، حيث كان ميقاتها المخطط له أن يبدأ تنزيلها بعد نهاية الخطة الاستراتيجية الشاملة والتي انتهت في العام (2002م) ولعل السبب الرئيسي الذي أخرها عن ذلك الموعد هو ترقب التوقيع على اتفاقية السلام الشامل في جنوب السودان وما قد يحدثه ذلك من متغيرات تخطيطية ينبغي استصحابها، وبعد مضي نحو عامين من إقرار الاتفاقية وإكمال هياكلها الأساسية نفذت.

المرأة في الاستراتيجية الخمسية (2007-2011م)

كما أسلفنا فقد توزع شأن المرأة في ثنايا محاور الخطة ابتداءً من التحليل، ففي تحليل الوضع الراهن وعند النظر للوضع الاجتماعي وفي سرد العوامل المعززة تمت الإشارة إلى أن هناك تطوراً وتحسناً مقدراً في التعليم والصحة خاصة فيما يتصل بالأمومة والطفولة، وكنا قد لحظنا في تركيز الاستراتيجية القومية الشاملة (1992-2002م)، على صحة الأمومة والطفولة، ومن العوامل المعززة أيضاً تزايد فعالية برامج مكافحة الفقر والعادات الضارة بمشاركة الجهات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني المحلية والعالمية وهنا الإشارة واضحة إلى المرأة على وجه الخصوص.

وفي تحليل الوضع الراهن أيضاً عددت الاستراتيجية العوامل الكابحة ومن بينها الممارسات الاجتماعية التي لا تتناسب مع التحول نحو بناء الدولة المدنية الحديثة ولا شك أنّ هذا العامل يمت بصلة وثيقة لوضع المرأة.

ومن ضمن نقاط القوة التي عددتها الخطة هي التوسع في خدمات الرعاية الصحية الأولية وصحة الأمومة والطفولة وبرامج الحد من انتشار الأمراض المستوطنة والوبائية والأيدز وانخفاض معدلات وفيات الأطفال، ونشير مرة أخرى هنا إلى الاستراتيجية العشرية، وعبّرت الخطة في نقاط القوة وقتها عن رضاء نسبي بالتحسن الذي حدث لمستوى تمكين المرأة في الحياة العامة والحقوق الخاصة ومساهمتها الفاعلة في النشاط الاقتصادي، ونتوقف هنا عند تطور المصطلحات التي تتعلق بشأن المرأة، فنجد أن مصطلح تمكين المرأة قد استوعبته الخطة الخمسية بسلاسة تدلل على أنّ المكتسبات التي تحققت كبيرة وإن دلت كلمة تحسن على رضاء نسبي ينتظر المزيد وهو ما يبدو أنه سيحدث في المستقبل القريب كما سنرى لاحقاً خاصة على مستوى التشريع الدستوري والتطبيق العملي.

وفي الغاية الخامسة المتعلقة بالتنمية المستدامة هي أكثر غاية ورد فيها ما يخص المرأة وذلك من خلال الرؤية التي دعت إلى تنمية اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وبيئية تحقق العدالة الاجتماعية.

وفي السياسات صرحت الخطة بعدد من المطلوبات التي تلي المرأة وأقرت سياسة النهوض بأوضاع المرأة والطفل والمحافظة على حقوقهما كما تقرها الأديان والشرائع والأعراف في إطار ما ورد في اتفاقيات السلام والمواثيق الدولية، ونلاحظ هنا التشديد على حق المرأة في النهوض بالاستناد إلى الدين والاتفاقيات المحلية والدولية، وهذا يعبر عن الجدية في هذا الأمر، وكذلك تنفيذ سياسة تعمل على ربط المرأة بقضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وإشراكها في صنع القرار وتحقيق السلام وزيادة معدل مشاركتها في النشاط الاقتصادي والاهتمام بدورها في القطاع الخاص إلى جانب محاربة العادات والتقاليد الضارة وتطوير البرامج المرتبطة بالحفاظ على كرامة المرأة وتزكية المجتمع بالإضافة إلى توسيع مظلة الضمان الاجتماعي وحماية الفئات الأقل حظاً بابتكار وسائل تمويل جديدة، والعمل على توزيع النمو وهيكلة الموازنة العامة بما يتيح فرص العمل لهم وتحقيق الرفاه الاجتماعي.

ورغم التقدم المُحرز الذي أقرته الاستراتيجية الخمسية عند تحليلها للوضع الراهن إلا أننا نجد أنها تضمنت ذات الأهداف والغايات التي وردت في الاستراتيجية العشرية السابقة، وهذا لا يقدح فيما تحقق، وإنما يدلل على وضوح الرؤية لدى المخطط الذي يعبر عن توجه المجتمع في مجمله.

وفي الغاية السادسة التي عُنيت بمحاربة الفقر وتحقيق الأهداف الأممية للألفية الثالثة للتنمية وردت في سياساتها مرة أخرى الإشارة إلى تمكين المرأة وحُدد

السبيل إلى ذلك بإنتهاج سياسة قومية لتمكين المرأة وتخفيض وفيات الأطفال والأمهات ومكافحة الإيدز، ورغم عدم إيراد لفظ مرأة أو مواطن فإن الإشارة لها واضحة في السياسة التي تهدف إلى حماية ودعم قطاع الكسب الشريف غير المنظم وزيادة وسائل مشروعات مكافحة الفقر ودعم الصيرفة الاجتماعية.

وفي الفصل الثالث الذي لخص أولويات الأهداف والسياسات للخطة الخمسية وردت المرأة باللفظ مرة واحدة من ضمن خمسة وعشرين أولوية حيث تكرر للمرة الثالثة استخدام مصطلح تمكين المرأة حيث نصت على تمكين المرأة وتعزيز مبدأ المساواة والعدل بين الجنسين والنهوض بأوضاعها وأوضاع الطفل والأسرة، ورغم أنها وردت مرة واحدة إلا أنها تعتبر أولوية جامعة وشاملة ودعت صراحة إلى سد الفجوات بين الجنسين بمساواة وعدل.

أما الخطه الخمسيه الثانية (2011 م2016-م) فقد سارت على ذات النمط التخطيطي التراكمي.

المرتكز الثاني: المجتمع الأهلي أو المدني والأتحاد العام للمرأة السودانية:

وهو التيار الأساسي في منظومة الحركة النسائية الذي أشرنا إليه في مصطلحات الدراسة باعتباره تنظيم شامل الأهداف والتيار، وتبلغ فروعه القاعدية (0 00/27) فرعاً، استقرق بنائه قرابة الثلاث سنوات، وكان قرار التكوين إنفاذاً لقرارات مؤتمر دور المرأة في الإنقاذ الوطني الذي انعقد في (20 من يناير1990م) واستمر حتي (31 من يناير) ورعته الدولة وشاركت فيه ألف إمرأة من كل ولايات السودان، ومن كل الطيف الاجتماعي والسياسي.

ويعتبر الإتحاد العام للمرأة السودانية كأنموذج للحركة النسائية المعاصرة.

النشأة والتطور:

الإتحاد العام للمرأة السودانية كأنموذج للحركة النسائية المعاصرة هو التنظيم الذي يهدف إلى إجتماع المرأة السودانية على صعيد واحد وأن يضمها تنظيماً قومياً متماسكاً يحمي الحقوق ويستنهض الطاقات لبناء أمة الريادة والاستقامة. من أهدافه الفرعية حسب ما جاء في وثيقة مداولات مؤتمر دور المرأة في الإنقاذ الوطني "توعية المرأة السودانية وتأهيلها ثقافياً وحِرفياً والإهتمام بتربية النشء والاستفادة من الطاقات النسوية في الريف والحضر ورعاية الأمومة والطفولة، ونشر الوعي الصحي ومحاربة العادات الضارة والمفاهيم الخاطئة داخل المجتمع، وتطوير التعاون مع المؤسسات الرسمية الحكومية والأهلية والعمل على مراجعة

قوانين تنظيم الحياة الأسرية والإرتقاء بها ورفع المظالم عن المرأة خاصة المرأة العاملة وذلك وفقاً لمعايير الدين والقيم السودانية الأصيلة"[1]، وغيرها من الأهداف التي تمت مراجعتها وصياغتها عبر اللجنة التمهيدية التي تم تشكيلها لإنفاذ توجيهات مؤتمر دور المرأة في الإنقاذ الوطني(20-31 يناير 1990م)، أهم تلك التوصيات هي الإشراف على بناء الإتحاد من القواعد حتى المستوى القومي، والإعداد لمؤتمر تُنتخب فيه القيادة الشرعية للمرأة واعتماد النظام

الأساسي بتعديلاته الجديدة ليكون هادياً لعمل الأمانة العامة المنتخبة، وقد شهدت وثيقة النظام الأساسي للإتحاد تطورات ومراجعات خلال مسيرته وأُدخلت عليها تعديلات أكثر من ثلاث مرات أعتمدت في المؤتمرات القومية، وذلك دلالة على حيوية التنظيم واستجابته لتحديات الواقع التي تحتم مواكبة القوانين والتشريعات لتطبيقات الواقع، غطت تلك التعديلات إعادة ضبط وتوسيع إحكام الأهداف العامة وأجَل دورات الإتحاد التي تعدلت من ثلاث سنوات إلى عامين ثم العودة مرة أخرى لثلاث سنوات، وكذلك كيفية انتخاب واختيار الأمانة العامة التي كانت في أول مؤتمر تأسيسي تُنتخب من المؤتمر مع الأمين العام، وأفرزت هذه التجربة عدم انسجام في الجسم التنفيذي القومي المنوط به إنزال السياسات والبرامج والمتابعة والمراقبة للأجسام.

على مستوى الولايات، جاء التعديل بانتخاب رئيسة المؤتمر ونائبتها ثم نائبتيها والأمين العام وأعضاء مجلس الشورى القومي في الكلية القومية، "ثلاثين شخصية قومية"، وممثلات للولايات يُدرجن ما بين واحدة إلى اثنين إلى ثلاثة ممثلات في

آخر تعديل للنظام الأساسي، ويُترك للأمين العام اختيار أعضاء الأمانة العامة على أن يعتمدهم مجلس الشورى القومي، وقد ساهم هذا التعديل في الاستقرار والانسجام في الأمانات العامة على المستوى القومي والولائي، وغيرها من التعديلات التي تستجيب لتحديات الساحة العامة خاصة تلك التعديلات التي توافقت مع كل أحكام الفترة الانتقالية عقب توقيع إتفاقية السلام الشاملة، كما أعتمد مجلس الشورى عدد من اللوائح المنظمة لعمل الإتحاد، والمفسرة للنظام الأساسي من لائحة تنظيم أعمال الأمانة العامة، ولائحة الإجراءات المالية والمحاسبية، ولائحة المحاسبة العامة لأجهزة الإتحاد وعضويته، ولائحة تنظيم اكتساب العضوية وفقدها وحقوقها وواجباتها، ولائحة شروط خدمة العاملين في الإتحاد ولائحة تنظيم المؤتمرات وأجهزة الإتحاد، وكان لهذه اللوائح دورها الكبير في انضباط أجهزة الإتحاد وتقويتها وأحكام العلاقات الأفقية والرأسية.

(1) كتاب مداولات مؤتمر دور المرأة في الإنقاذ الوطني ـ الطبعة الأولى- سلسلة مطبوعات الإتحاد العام للمرأة السودانية - 1999م .

المتأمل والمقارن بين مشروع النظام الأساسي للإتحاد الذي تداول فيه مؤتمر دور المرأة في الإنقاذ الوطني، وراجعته اللجنة التمهيدية، واعتمده المؤتمر التأسيسي القومي (1992م)، مع آخر تعديلات تمت في المؤتمر القومي الثامن للإتحاد (2010م)، يشهد تطوراً وحيوية تشريعية واستيعاباً لتجربته الواقعية الشاملة، فقد جاء في نظامه الأساسي الحالي تعريف الإتحاد بأنه "تنظيم طوعي العضوية قومي المدى" نحو كل نساء السودان، جامع بالتشكيلات الفرعية واللامركزية والتنظيمات المتخصصة القومية، وشامل الأغراض لكل شؤون المرأة، يسمى " الإتحاد العام للمرأة السودانية ".

أهداف الإتحاد العام للمرأة السودانية:

يهدف الإتحاد لتحقيق الصلاح للمرأة عموماً ومن ذلك:

1. الارتقاء بتوجيه المرأة على مبادئ الدين وتأصيل ثقافتها وتأكيد دورها في المجتمع وتعبئتها لتحقيق تلك المبادئ وذلك الدور في سبيل إصلاح الحاضر وأعرافه وأوضاعه وبناء المستقبل نحو المقاصد العليا.
2. تقوية روح التضامن والوحدة بين النساء وتقوية الآليات والإجراءات التي تحقق ذلك.
3. تعزيز ما تحقق للمرأة من رفع الظلم والتحرر وأداء الحقوق المتساوية وقيام الواجبات الخاصة والعامة والمتابعة والتجديد والتطبيق العلمي للأعراف والتشريعات والنظم التي تسعى لصالح المرأة ومحاربة التقاليد والأعراف والنظم الضارة بالمرأة والمطففة لحقها ودورها في الحياة.
4. محو الأمية العلمية والحضارية والإهتمام بتزكية دينها وخلقها والتأمين لها على المساواة في نظم التعليم والصحة ونشر ثقافة تخطيط العائلة وصحة الإنجاب وسياسته الرشيدة ورعاية الأمومة والطفولة.
5. العمل على تنمية المرأة اجتماعياً واقتصادياً في سائر مجالات الحياة العامة وتفجير طاقاتها بإتاحة الفرص المتكافئة في العمل والإنتاج وتحسين دخول الأسرة لرفع مشاركتها في العمل الجماعي الوظيفي في الشأن العام للحياة وتعاوناً في مشروعات البر والإحسان والخير.
6. نشر الوعي بين النساء والرجال بشأن حقوقهم الذاتية ومعاملاتهم العائلية ومسئولياتهم الخُلقية وفاءً لعقد الزوجية وربطاً للأسرة وفق الدين والأعراف وتوافر البيئة الأسرية الطيبة والجوارية المناسبة من أجل التعبير الأمثل عن قيم الحياة وموازين علاقتها ودوافعها.

7. تشجيع فرص العمل التقليدية والمتقدمة التي تثمر دخلاً تشارك به المرأة في الإنفاق العائلي ويقوي سهمها في النمو الشامل للمجتمع، وإقامة مشروعات التكافل والإنتاج الأسري الصناعي والزراعي والخدمي وترشيد الاستهلاك وحماية الأسرة من حاجات الفقر وإثارة التفرقة بين الوالدين والأبناء أو بين الزوجين.

8. العمل على تيسير الزواج ألاّ يتعسر ولا يتأخر ولا يُرهن للعلاقات العرفية عرفاً ولا يرهق بتكاليفه الترفية بطرأ والسعي لترشيد إحقاق أنصبة المرأة في ميراث مال الأسرة وفي تيسير شورى الأسرة والتعزيز لعقد الأسرة والبيت بالوفاء ألاّ يتعرض للخيانة ولا لإنحلال الرابطة بالشقاق بين الزوجين أو العقوق والإهمال بين الأبناء أو الوالدين.

9. إطلاق المبادرات لتوليد تنظيمات تتصوب خصوصاً نحو بعض شؤون المرأة وتجمع النساء اللائي يهمهن شأن معين ممن يشتركن في كيان تنظيمي خاص ينتسب إلى الإتحاد أو يقترب منه إئتلافاً ورعاية، بالتعاون بين التنظيمات النسوية كافة لبلورة السياسات والخطط بأغراضها ومجالاتها المعنية، وتعبئة آليات العمل النسوي الأخرى وتوجيهها لتصويب حركة المرأة نحو المقاصد العليا وتعزيز قدراتها وزيادة إسهامها في مناشط الحياة كافة.

10. الإهتمام بالدعوة الدينية والتربية الوطنية والإعداد الثقافي والفكري والأخلاقي والعملي.

الوسائل:

يتخذ الإتحاد عديد من الوسائل لتحقيق أهدافه منها:

1. إجراء الدراسات والبحوث ونشر المعلومات والمنشورات والمعروضات المختلفة عن شؤون المرأة ومناشطها.

2. إعمار وسائل الإتصال والإئتمار والإنتداء العام والعالمي والتعاون المالي والفني وتبادل التجارب والعلوم بين التنظيمات النسوية عبر الوطن والعالم في سبيل تطوير العمل وإنفاذه نحو المقاصد المشتركة.

3. العمل على إتاحة فرص التدريب التقني والفني والمهني للمرأة وإعدادها لتولي الوظائف القيادية العليا في مجالات الخدمة العامة ومواقع الإنتاج.

4. مطالبة السلطات المختصة بإتاحة الفرص والإمكانات اللازمة للاستجابة بصدق لحاجات المرأة وتمكينها من المشاركة في الحياة العامة.

5. الإنشاء والدعم للدُور والمركز والمؤسسات في التعليم والثقافة ومرافق الصحة والتدريب ومحاور التعاون الاقتصادي والاجتماعي وكل البُنى والنظم التي ترتقي بحياة للمرأة.[2]

العضوية:

التأهيل للعضوية وتكوينها:

تتأهل العضوية في الإتحاد لكل إمرأة سودانية بلغت الثامنة عشر من عمرها تفي بعهد الدين والوطن.

دون المساس بعموم البند السابق تتكون عضوية الإتحاد من:

1. عضوية للفروع القاعدية والتشكيلات الولائية الصاعدة نحو قيادة الإتحاد والمجتمعة على الولاء للإتحاد.

2. عضوية التنظيمات النسوية الولائية أو القومية أو العالمية بالسودان المتخصصة في بعض شوؤن المرأة المستقلة عن هيكل الإتحاد التنظيمي والقائمة عرفاً أو قانوناً بكيان إعتباري خاص، والمنتسبة أو المقتربة إليه إئتلافاً أو إتحاداً في الشأن العام للمرأة.

كان هذا المدخل حول الأهداف والوسائل التي عبّرت عنها وثيقة النظام الأساسي للإتحاد من الأهمية بمكان لما تمثله الدساتير والنظم الأساسية واللوائح من ركائز هامه في مسيرة التنظيمات النسائية لما لها من أثر عميق في تطور مسيرتها.[3](1)

إن حملة البناء التأسيسي للإتحاد لم تكن عملاً إدارياً نمطياً، بل كان عملاً وطنياً وإجتماعياً وسياسياً وثقافياً، وبالرجوع إلى موجهات وأهداف تلك الحملة والأدوار التي قامت بها وفود البناء، نجد أن اللجنة التمهيدية عقدت اجتماعات تنسيقية تحضيرية مع الوفود لشرح المهمة الوطنية المناط القيام بها بتكوين الإتحاد، وكان أهم تلك الموجهات التي جاءت في مرشد البناء مصحوباً بالنظام الأساسي بتكوين لجنة تمهيدية من عشرين امرأة من قيادات المحافظة بإشراف الوفد المركزي وتكون مهمة اللجنة الطواف على كافة المحليات وبناء فروع

الإتحاد بها من الأحياء والقرى آنذاك، وهذا العمل كان من شأنه أن يقوي الرابطة القومية بين نساء الولاية والوفد المركزي، فقد تمت الاستضافة داخل بيوت القيادات

(2) النظام الإساسي للإتحاد العام للمرأة السودانية واللوائح المفسرة 1431هـ2010-م.

(3) رجاء حسن خليفه -مسيرة المرأة في ظل الإنقاذ الوطني ص9 - سلسلة مطبوعات الوعد الحق - الناشر: المركز القومي للإنتاج الإعلامي - اصدار رقم (25)- الطبعة الأولى 1426هـ- 2005

فنشأت العلاقات الإنسانية التي إمتدت أواصرها منذ ذلك الزمان وحتى قيام المؤتمر السابع للإتحاد في عام (2005م)، وربما استمرت مدى الحياة، لقد أتيحت الفرصة لمخاطبة المواطنين والنساء من خلال المؤتمرات القاعدية فطُرحت القضايا الوطنية الكبرى إضافة إلى تحديات تنمية المرأة في كافة محاورها، ومما يجدر ذكره أنّ عددا كبيراً من مؤتمرات الإتحاد بالقرى والفرقان كان يحضرها النساء والرجال وهذه مسألة لافتة للنظر وتؤكد أن قضايا المرأة تجد الإهتمام من كافة أفراد المجتمع.

من الملاحظات الهامة التي صاحبت حملة التكوين أن فرع الإتحاد بعد تكوينه مباشرة شرعت أمانته في تنظيم برامجها ومن ثم المبادرة في تنفيذ الأنشطة، وكان فرع الإتحاد كالبذرة التي توضع على الأرض الخصبة فسرعان ما تتفتق وتبدأ في البروز والنمو فتقوى ويشتد عودها كل يوم.

والآن بحمد الله وبفضل رعاية الدولة لهذا المولود وبفضل إرادة النساء وقناعتهن بهذا التنظيم الذي اخترنه وعاءاً يرعى همومهن وعريشاً تنطلق منه مبادراتهن نما هذا الزرع الطيب وانتشرت فروعه وصارت الآن حدائق يانعة تسر الناظرين ولعل هذا كان سبباً في اختيار شعار المؤتمر التأسيسي "لبلد الطيب يخرج نباته طيباً " الذي انعقد في سبتمبر من العام(1992م)، والذي انتخب د. سمية أبو كشوة أميناً عاماً للاتحاد.

ثم تواصلت المسيرة بعد ذلك وإستطاع الإتحاد بما له من أجهزة شورية وما يتميز به تنظيمه من مرونة وقابلية للتطور وما يقبله نظامه الأساسي ولوائحه الداخلية استطاع أن يواكب كل التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وانعقدت مؤتمراته الشورية والقومية بانتظام، وظل يشهد في كل مؤتمر بعد الآخر نمواً مضطرداً في عضويته وفكراً متقدماً في مداولاته.

أما الوضع القانوي فالإتحاد هو تنظيم طوعي قومي مسجل رسمياً لدى مفوضية العون الإنساني والمجلس السوداني للجمعيات الطوعية يتم اختيار أجهزة الإتحاد وقياداته عبر الإنتخاب الحر المباشر من القاعدة النسائية في مؤتمرات دورية كل ثلاثة أعوام، ويعمل من خلال أمانه عامة عليها أمين عام وعدد من المساعدين للأمين العام وعشرة أمانات متخصصة ومجلس شورى يراقب ويتابع الأداء وهناك أمانات بكل الولايات والمحليات وله أفرع قاعدية في شكل جمعيات متخصصة على مستوى الأحياء.

ثانياً: أهم النتائج والمكاسب تحليلها وبيان أثرها

بدءاً لابد من نظرة شامله تحليليه لتطور المشاركة النسوية وآلياتها خلال الحدود الزمانية التي تغطيها الدراسة ربع القرن (1990-2015م) .

سارت هذه المشاركة النسوية في خطوط متوازية ومتقاطعة تقاطعاً إيجابياً أحياناً، فكانت الآليات النسوية الخالصة من لدن لجان التحضير لمؤتمر المرأة في الإنقاذ ثم اللجنة التمهيدية لبناء الاتحاد العام للمرأة السودانية وأماناتها العامة في كل الدورات والآليات الرسمية المتمثلة في وزارة الشؤون الاجتماعية بمختلف مسمياتها ثم بروز آليات أخرى للمرأة في الساحة الطوعية ذات طبيعة تخصصية والتطور والتنوع الذي لازم هذا النشاط كل ذلك كان يمضي في حراك إيجابي، وعلى الصعيد الآخر كانت تلتقي المشاركة النسوية في صُعد أخرى عامة في المؤتمرات القومية التي طرحتها الدولة في مطلع التسعينيات وما تولدت منها من آليات وأجهزة هذا فضلاً عن المشاركة النسوية في العمل المهنى بشقيه الرسمي والطوعي، تمثل ذلك في الوجود النسوي المؤثر في الأجهزة العدلية والقوات النظامية والمساندة وفي الاتحادات المهنية والنقابية، هذا فضلاً عن المشاركة السياسية في الجهاز التنفيذي على المستوى القومي والولائي والمشاركة البرلمانية بكل مستوياتها، وما ساهم به تعليم المرأة الذي تصاعدت معدلاته في كل المستويات إضافة إلى الدور الذي لعبته وسائل الإعلام بكل وسائطها من دور إيجابي معزز لهذه المشاركة ومع هذا وقبله وجود إرادة سياسية مساندة لهذه المشاركة من أجهزة الدولة على كافة مستوياتها عززتها عزيمة النساء في أداء واجباتهن والمطالبة والحراسة لحقوقهن مع حس وطني صادق بالهموم والقضايا القومية الكبرى.

مما لا شك فيه أنّ ما أجملناه من مرور عام على ساحة تطور المشاركة النسوية لم يكن الطريق خلاله ممهداً تماماً ولم تكن كل الواجبات تُؤدّى كاملة ولم تؤخذ فيه الحقوق المطلوبة جملة واحدة ولم تكن الإرادة السياسية حاضرة دائماً فكانت معدلات المشاركة النسوية ترتفع وتنخفض، تتنوع وتتوحد تتقدم وتتأخر ولكن الملمح الأساسي هو الوعي والمسئولية والمراجعة المستمرة من القيادة والقاعدة من الدولة والمجتمع لهذه المشاركة والدفع بها قدماً للأمام، ولم تكن النقلة التشريعية النوعية في قانون الانتخابات (2008م)، إلا استجابة لهذه المشاركة وقناعة بدور مسئول تؤديه المرأة السودانية في حِراك مجتمعها وفي مسيرة وطنها. وعطفاً على ما سبق نورد فيما يلي سلسلة من الأحداث والمواقف أثرت بطرق مباشرة أو غير مباشرة على تعزيز مشاركة النساء حجماً ونوعاً وأثراً:

* سلسلة المؤتمرات القومية للمرأة والتي أعقبت مؤتمر دور المرأة في الإنقاذ:

- المؤتمر القومي التأسيسي 1992م.
- المؤتمر القومي الثالث نوفمبر 1995م.
- المؤتمر القومي الرابع1997 م.
- المؤتمر القومي التجديدي الخامس 1998م.
- المؤتمر القومي السادس2001م.
- المؤتمر القومي السابع 2005م.
- المؤتمر القومي الثامن 2010م.
- المؤتمر القومي التجديدي التاسع 2011م.
- المؤتمر القومي للمرأة السودانية للتجهيز لمؤتمر بكين 1995م.
- المؤتمر التداولي لطرح الخطط والبرامج 1994م.
- الملتقى الجامع للمنظمات الطوعية المشاركة في مؤتمر بكين 1995م .
- المؤتمر العام الأول لرابطة المرأة العاملة بالسودان 1996م.
- الملتقى القومي للبرلمانيات السودانيات 2009م.

* كل هذه المؤتمرات كانت مداولاتها وأوراقها وتوصياتها ومقرراتها مؤثرة تأثيراً إيجابياً على تطور المشاركة النسوية، خاصة أنها كلها كانت تجد الرعاية والدعم والمخاطبة والالتزام بمخرجاتها من قيادة الدولة التي تخاطب مفتتح وخواتيم تلك المؤتمرات.

* مثلت المناسبات الوطنية والأعياد الخاصة بالمرأة فرصة لتعزيز المشاركة في طرح التحديات وكانت تجد المؤازرة والسند من قيادة الدولة تم ذلك في مناسبات العيد الوطني للمرأة في يناير واليوم العالمي للمرأة وذكرى الاستقلال والإنقاذ في المركز والولايات.

* اتخذت الدولة قرارات شجاعة لصالح النساء ومشاركتهن فقد تم تعيين ست وزيرات ووالية لولاية لأول مرة في تاريخ السودان وعينت في وزارات غير تقليدية كالشؤون الهندسية والمالية والصحة، كما تمت ترقية عدد من القاضيات للمحكمة العليا والدستورية ووصلت المرأة بالقوات النظامية إلى رتبة اللواء، كل ذلك عزز المناخ الإيجابي وزاد من ثقة المجتمع في المرأة ومشاركتها.

* انتهاج الشورى واتباع المؤسسية لوضوح الرؤية والهدف الاستراتيجي والرسائل والطرق المؤدية إليه أسهم في الوصول إلى مشاركة نسوية حية.

* النظرة القومية الجامعة ووصل التجربة المعاصرة للمرأة بماضيها وأخذ العبر منها واستيعاب العناصر النسوية بمختلف خلفياتها في منظومة العمل النسوي كان له أثره.

* دقة التنظيم وإحكام التنسيق بين الآليات الطوعية الجماهيرية وبين الأجهزة التنفيذية الرسمية الخاصة بالمرأة.

* سادت وتعمقت قيم المواطنة والتضحية والتجرد والقدوة الحسنة للقيادات الأمر الذي أسهم في فاعلية وتفاني العضوية.

* حراسة حقوق المرأة بعد تشجيعها لأداء واجباتها حتى وصل الأمر للتحاكم للمحكمة الدستورية لإلغاء قرار والي الخرطوم في العام (2000م)، بمنع النساء من العمل في بعض المهن، وقبل ذلك سعى الاتحاد لإلغاء اللائحة التي كانت تمنع النساء من قيادة العربة الحكومية في(1993م)، كما راجعت الدولة العديد من قراراتها التي اتخذت بواسطة بعض الولاة والمعتمدين ومديري بعض المؤسسات لصالح المرأة في خطوة عمقت العدالة والنظرة الإيجابية لمشاركة المرأة.

* تطورت آليات الدولة الرسمية في شأن المرأة وكانت البداية عبر الحراك الذي انتظم التحضير لمؤتمر بكين (1995م)، عبر وزارة التخطيط الاجتماعي التي سميت بعد ذلك وزارة الرعاية والتنمية الاجتماعية ثم وزارة الرعاية الاجتماعية وشئون المرأة والطفل وأخيراً وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي وتطورت إدارة المرأة إلى الإدارة عامة للمرأة والأسرة كما شكلت اللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة التي تم عبرها التخطيط والتحضير لإجازة السياسة القومية لتمكين المرأة.

* كان المناخ الخارجي على صعيد الوطن العربي إيجابياً تجاه قضايا المرأة وتمكينها خاصة في الفترة التي أعقبت ما سمي بقمة المرأة العربية وما تلتها من منتديات ومؤتمرات تخصصية كونت بموجبها منظمة المرأة العربية بمشاركة قرينات الملوك والرؤساء وقد تولت الإدارة العامة للمرأة والأسرة وبالشراكة مع المجتمع المدني النسوي المشاركة في أعمالها وآلياتها.

* تولت وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي متابعة توصيات اللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة في الوزارات الاتحادية ذات الصلة وقد تم ذلك في معظم الوزارات.

* أنشأت الدولة عبر آلية وزارة الرعاية الاجتماعية بمختلف مسمياتها أجهزة متخصصة ذات صلة بساحة المشاركة النسوية كالمجلس القومي للسكان -المجلس القومي لرعاية الطفولة- ووحدة العنف ضد المرأة والطفل، كما بادرت الوزارة بإنشاء ورعاية مراكز متخصصة كمركز المرأة لحقوق الإنسان ومركز المرأة للسلام

ومن ثم اعتمدت الدولة الإستراتيجيات والسياسات الآتية:

1. السياسة القومية لتمكين المرأة.
2. السياسة القومية للسكان - استراتيجية لمكافحة ختان الإناث.
3. الاستراتيجية القومية للأسرة.
4. الاستراتيجية القومية للمسنين.

كما أنشأت وزارة الداخلية وحدة حماية الأسرة .

* التشريع الدستوري في شأن المشاركة البرلمانية للمرأة الذي ابتدر في دستور (1998م)، وأتاح نسبة مشاركة تقارب العشرة بالمائة انتهاءً بالدستور الانتقالي (2005م)، الذي نص على مبدأ التميز الإيجابي للمرأة، وقد عبّر عنها قانون الانتخابات (2008م)، في نسبة مشاركة لا تقل عن خمس وعشرين بالمائة عبر التمثيل النسبي لقائمة ولائية منفصلة، ولا شك أن هذه المشاركة البرلمانية بهذه النسب المقدرة مركزياً وولائياً كان لها أثرها الموجب في متابعة السياسات والتشريعات المساندة للمرأة والأسرة في قضايا الاقتصاد والصحة والتعليم، والجدول المرفق يوضح تنامي المشاركة البرلمانية خلال الفترة التي تغطى الدراسة.

السنة	المؤسسة التشريعية	العدد الكلي	عدد النساء	النسبة
1994م	المجلس الوطني الانتقالي	300	25	%10
1996م	المجلس الوطني	400	21	%5,3
2001م	المجلس الوطني	360	35	%9,7
2005م	المجلس الوطني الانتقالي	450	81	%18,2
2010م	المجلس الوطني	456	114	%25
2015م	المجلس الوطني	450	114	%31

تولت المرأة على المستوى الولائي العديد من المناصب الدستورية فاقت نسبة تسعة وعشرين بالمائة شملت منصب الوزيرة والمعتمدة والمستشارة، كما تولت منصب نائب رئيس البرلمان على المستوى القومي، وفي عدد من المجالس الولائية، هذا فضلاً عن رئاسة لجان المجالس التشريعية على كل المستويات.

* تطورت المشاركة النقابية للمرأة ففي مطلع التسعينيات صُعّدت امرأة واحدة للمجلس التنفيذي لاتحاد نقابات عمال السودان ثم ازدادت المشاركة لثلاث نقابيات في الدورة الثانية منتصف التسعينيات حتى وصلت نسبة خمسة وعشرين بالمائة وفقاً لقانون الاتحاد العام لنقابات عمال السودان وعلى جميع المستويات النقابية.

* على مستوى تشريعات العمل فقد نص قانون العمل لسنة (1997م)، على منح المرأة المتوفي عنها زوجها إجازة بمرتب كامل خلال فترة العدة وإذا كانت حبلى تستمر إجازة العدة بحيث تنتهي بوضع الحمل، ونصت لائحة الخدمة العامة على إجازة الوضوع لمدة ثمانية أسابيع بأجر كامل.

* إنفاذاً لما نص عليه دستور(1998م)، من حق المرأة في إعطاء جنسيتها لابنها إذا كان الأب غير سوداني وتم تعديل قانون الجنسية بمبادرة برلمانية من مجموعة من القيادات النسوية في دورة البرلمان (2001-2005م).

* اتساع المواعين وتنوعها ومواكبة كل المراحل بمتطلباتها.

* الاستقلالية لمؤسسات المرأة وعدم الوصاية عليها والتدخل السياسي في شؤونها.

* الإدراج والاستيعاب للأجيال الصاعدة من النساء مع جيل المؤسِّسات.

* الربط المؤسسي بالأجهزة التنظيمية والسياسية العليا والوجود المؤثر فيها للمرأة ساهم في صقل تجربة المرأة بفضل هذه الشراكة الخيرة بين النساء والرجال.

* الرعاية الفكرية التأصيلية وتوظيف الرصيد المعرفي في هذا الجانب وإتاحته للقواعد في رسالة المرأة بين تعاليم الدين وتقاليد المجتمع" تحرير المرأة في عصر الرسالة ".

* تنوع المسؤوليات والتكاليف للقيادات النسائية في العمل السياسي الحزبي والعمل الدستوري التنفيذي والتشريعي البرلماني قوّى عودها وصقل تجربتها.

* التخصص والتنوع في الآليات الطوعية على الصعيد القومي أسهم في استيعاب الطاقات وتوظيف القدرات.

* الحرية للقاعدة في اختيار القيادات خاصة في التنظيم العام للمرأة " الاتحاد " أسهم في استقطاب التأييد والطاعة في أداء التكاليف.

* المشاركة والوجود المؤثر في المنابر الخارجية أسهم في صقل الخبرة ونقل التجربة ولو في بعض جوانبها.

* تجربة الإسكان الفئوى مكّن الكثيرات من النساء في الحصول على أرض سكنية.

ثم كان قرار الرئيس بأن تمنح كل امرأة عاملة عملت عشرين عاماً فما فوق قطعة أرض باسمها, ثم كان القرار القاضي بأن لا تتم إجراءات التقديم والتسجيل للقطعة التي تمنح للأسرة الا بحضور الزوج والزوجة وتسجل باسمهما حفاظاً على حق الأسرة.

* تنوع وحيوية المناشط عبر الجمعيات المتخصصة في الحي والتي يرعاها اتحاد المرأة باعتبارها أذرعه القاعدية أسهم ذلك في إتاحة منابر متعددة للنساء وشمل مجموعة أكبر من النساء وأكسبهن خبرة ووعياً أعمق بهموم المجتمع والوطن والمرأة.

* الأزمات والتحديات التي مر بها السودان من حصار اقتصادي وقرارات مجحفة وحروب جائرة، لم تكن النساء بمنأى عنها فتصدين لها بقناعات فكرية وإرادة وطنية معبرات عن ذلك بالقول والعمل حتى فدين الوطن بفلذات الأكباد، كل ذلك زاد وعيهن السياسي وقوّى من عودهن، ومن ثم كان له أثره في تطور المسيرة السياسية والاجتماعية للمرأة.

* ثورة التعليم العالي ومخرجاتها وتوسيع التعليم العام وحملات التوعية والتعبئة التي تناصرت فيها الدولة مع المنظمات الطوعية بشأن تعليم البنات وإنشاء إدارة خاصة بهذا الشأن كان ذلك من العوامل الإيجابية في مسيرة المرأة.

* كان للمبادرات الثقافية والليالي الإبداعية والصحافة النسوية المتخصصة والمطبوعات التوثيقية التي قاد مبادرتها اتحاد المرأة أثرها الإيجابي الكبير والتعريف بعطاء المرأة على مر الحقب وزاد الثقة في مقدراتها ومساهماتها الحالية.

* لم يكن الإعلام بكافة آلياته بعيداً عن الإسهام الإيجابي في تعريف المجتمع بالنماذج المضيئه لعطاء المرأة خاصة المذياع الذي وظّف بدرجة كبيرة وأسهم في التوعية والمناصرة لقضايا المرأة وكذلك التلفاز والصحافة وغيرها من الوسائل الإعلامية.

* لا شك أنّ ثورة الاتصالات والنقلة التي حدثت في ربط السودان بشبكة متماسكة سهّلت التواصل ونقل التجارب هذا فضلاً عن الجوانب الأخرى التي كان لها أثرها.

* كان لرباط القومية وتماسك التنظيم العام للمرأة والعلاقات الراسخة على مستواها المؤسسي والإنساني أثرها الكبير في نضوج تجربة الحركة النسائية المعاصرة التي قادها الاتحاد العام للمرأة.

* شهدت الساحة العامة تزايد النشاط النسوي عبر منظمات المجتمع المدني وتخصص بعضها في مجالات جديدة كحقوق الإنسان والسلام وفض النزاعات

والعون القانوني وهذا فضلاً عن بروز تكتلات نسائية اقتصادية عبر عدد من الآليات في " منظومة أصحاب العمل وغيرها من الآليات والمراكز ذات الصلة بالنشاط الاقتصادي حيث شهدت الساحة الاقتصادية نشاط سيدات الأعمال في مجالات البترول والإنشاءات والصناعات وغيرها. وكان لهذا الحراك أثره الموجب.

* حملات المناصرة بين النساء للتصدي الكوارث الطبيعية وإغاثة الملهوف وتضميد جراح الحروبات الأهلية وظهور تجربة التشبيك بين المنظمات كل ذلك كان له أثره في تقوية الرابطة الوطنية بين النساء.

* ترابط واتساق العناصر النسائية في المؤسسات السياسية البرلمانية والجهاز التنفيذي وكافة المواقع الدستورية مع تنظيمات المجتمع المدني النسائية أسهم في تبادل التجارب والخبرات مما أفاد الحركة النسائية كثيراً.

* كانت ملحمة تشييد مركز أنشطة المرأة السودانية "ماما" بجهد نسائي طوعي وبمساهمة من المجتمع والدولة استجابة لإرادة المرأة في أن يكون لديها مقر يقارب ويشبه مسيرتها الناصعة على مر الحقب ويلبي الاحتياجات المهمة للقطاع النسائي أسهم وجوده في تعزيز ثقة النساء في أنفسهن وكذلك ثقة المجتمع في عطائهن كما كان له أثره في رفع الروح المعنوية للنساء، الأمر الذي دفعهن دوماً إلى مزيد من العطاء.

الرعاية المستمرة للكوادر المتميزة وذات العطاء الثر والاحتفاء بالرموز والقيادات النسائية والتكريم الرسمي من الدولة لهن بأوسمة الامتياز بكافة درجاته وأوسمة العلم والأدب وأنواط الجدارة، كان له أثر إيجابي لصالح مشاركة المرأة في الحياة العامة.

المبحث الخامس

مقومات النجاح وعقبات التطبيق

لا شك إن للتجربة السودانية خصوصيتها وتأثرها بالمناخ الذي نشأت منه والذي أسهم في تطورها تم ذلك على الصعيد الحكومي وأكثر على صعيد الحركة النسائية أو المجتمع الأهلي، والمعروف أن المجتمع السوداني يعلي من كرامة المرأة ومن تجليات ذلك على القواعد الشعبيه والأعراف والأعتقاد إن الزوج الذي يمد يده لزوجته بالضرب تحرم عليه شرعاً وهذا العرف يؤكد ما ذهبنا إليه، وعلى صعيد السياق التاريخي فحقائقه تؤكد أن المرأة السودانية صاحبة تاريخ مجيد وإرث تليد في العطاء الثر لوطنها، ونذكر الدور الذي قامت به نساء مملكه مروى (350-900ق.م) ومساهمتهن في تطورها الحضارى وعندها نذاك كيف تفردت المرأة السودانية بالتأثير الايجابى في جميع مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية إن الدور الدينى لأخت الملك المروي بعانخي (716-751) العابدة زوجة آمون طيبة أمندويس كان له تأثير على الحياة الدينيه والسياسية في (وادى النيل ومصر والسودان)، أما الملك اسبلتا والملكه اناسلسا فقد كان دورها في اظهار نفوذها بتثبيت الملك لابنها وقد احترمت رغبة الأم وعتبرت إسبلتا ملكاً.

أما الملكات والكنداكات شنكة خيتور وأمانى شيخيتو وأمانى تيرى فدورهن السياسي في استقرار البلاد وتأمين أركانها ومساهمتهن في الإعمار البنيانى في أرجاء الدولة كافة، يبرز ظاهراً في المعابد والقصور والمشاهد المصورة والمنحوتة والنقوش الكتابية ذات السجل الحضارى للمرأة المروية هو السجل التاريخي للمرأة السودانية.

إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عاشها السودان خلال الحقب التاريخية المختلفة قد أثرت على أوضاع المرأة ومكانتها في المجتمع سلباً وايجابياً خاصة خلال فترة الإقطاع.

حتي هبت رياح الدعوة الاسلامية التي ارتبطت بنشر العلم والدعوة للتعليم بصورة أساسية خاصة خلال فترة حكم ممالك سنار وكردفان ودارفور وتقلي والمسبعات، وجاءت الثورة المهدية بخلفيتها الإسلامية (1885-1898م) فوجدت المرأة مساحة أوسع للتعليم خاصه التعليم الديني عن طريق الخلاوي، وكان لقيام الممالك الإسلامية التي بفضلها شهد السودان نهضة اقتصادية وثقافية ازدهرت خلالها حركة التجارة مع كل من مصر والحجاز ونسبة لأثر انتشار الإسلام واستقرار القبائل العربية المهاجرة صارت الحاجة ماسة للتعليم.

ولا شك إن الأوضاع التي كانت سائدة إبان حكم الإمبراطوريه العثمانية قد ألقت بظلالها على الأحوال الاجتماعية في السودان فمارست السلطة سياسة القهر والظلم غير أن تيار الحركة الوطنية ضد الحكم التركي إنطلق وإنطلقت المرأة السودانية معه، وارتفع صوتها مع الرافضين للوضع المتخلف وظهر ذلك في موقف مهيرة بت عبود من بلاد الشايقية شمال السودان فقد كانت تبث الحماس والدافعية وسط النساء ودعت إلي الجهاد وحمل السيوف وحضت الرجال للدفاع عن الأرض والعرض وحماية الوطن وتسللت المرأة لمعسكرات الأعداء والتقطت الأخبار ونقلتها لقائد الثوار الإمام المهدي وأتباعه فقد أبلغته خبر البواخر المحملة بالأسلحة ومن مشاهير تلك الفترة أم كلثوم بنت البجا من قبيلة التعايشة التي استخدمت سلاح الكلمة المقاتلة محرضة الجنود على مواصلة الدفاع ومحاربة الأعداء والثبات حتي النصر، ومنهن بنت مكاوي التي بدورها ألهبت حماس المحاربين ودفعتهم لخوض ساحات الوغى ومقارمة الغزاة فكان لكلماتها وقصائدها فعل السحر، وكذلك الحاجة ست البنات التي استشهد ولدها في الحرب فاستشهدت هي الأخرى حاملة سيفها، والحاجة بلوليه التي اشتركت في حصار حامية برير والحاجة بت مسيمس التي كانت إحدي الشاعرات المجيدات في مجال الشعر الجهادي والحماسي ومشاركة رابحة الكنانية التي جاءت من منظمة المحمية إلى أبي سعد بأمدرمان سيراً على قدميها حيث عسكر الإمام المهدي قبيل مقتل غردون وفتح الخرطوم (24 يناير1884م) وأخبرته بالجيوش وأعدادهم ومؤنهم وقد قلدها الإمام المهدي قلادة الشرف.

وتطور وضع المرأة السودانية حتي سادت شغبة المرغومابية رئاسة قبيلة الكواهلة بأرض البطانة وكانت مقاتلة شرسة.

ومارست الشيخات مهنة التدريس والتعليم الديني في الخلاوي وهنا برزت فاطمة بنت جابر أخت أولاد جابر فكانت نظيرتهم في العلم والدين تقوم بتحفيظ القرآن في خلوتها بقرية (ترنج) قرب مدينة كريمة شمال السودان وكان لها ولإخوتها عمل كبير في نشر العلم في تلك الديار وظلت المرأة تمارس أعمالها المعتادة في الحياة العامة فعملت في مزارع القطن بأجور زهيدة وفق ظروف شاقة، ولكن الإمام المهدي وخليفته أتاحا للمرأة فرصاً كبيرة لتلقي العلوم الدينية فنالت حقوقاً عديدة، منها حق العلم وحق التصرف في مالها حيث سمح لها بالتعليم الديني وكانت السيدة خديجة إحدى زوجات الإمام المهدي، لها خلوة تعلم فيها النساء أمور الدين وكانت السيدة خديجة على درجة عالية من التفقه في الدين وكانت تدير خلوتها تربوياً واقتصاديا ومن الأسماء التي لمعت في تلك الفترة السيدة نفيسة بنت يوسف سليمان والسيدة خديجة الأزهرى والسيدة خديجة بنت عبد الرحيم وكثيرات غيرهن.

وكانت عائشة بنت ولد قدال امرأة ورعة متفقهة في الدين وكانت لهاخلوة بجبل أولياء ومن الذين تلقوا العلم على يديها الشيخ خوجلي عبد الرحمن (أبو الجاز) وبرز دور المرأة السودانية في الحياة العامة وخلال الحقب التي انتشر فيها التصوف وظهرت الطرق الصوفية فكانت مشاركتها واسعة ووأضحة في نشر التعاليم الدينية ومحو الأمية والتكافل والتكاليف الأسري وظهر أسم بكرة بنت مكابر الجعلية التي كانت مقاتلة شرسة وعدد كبير من الرموز النسائية خلال فترة مملكة الفونج مثل شغبة إحدي شاعرات ذلك العهد وصفت بالشجاعة والتضحية وكانت المرأة من خلال دورها في الأسرة تقوم بدور سياسي واجتماعي واقتصادي كبير في المجتمع السوداني آنذاك.

ويمكن اجمالاً حصر مقومات النجاح والعوامل الآتية:

1) خصوصية التجربه السودانية وقناعات قطاع كبير من المجتمع بدور المرأة الإيجابي في الحياة العامة.
2) الاستمرارية والتطور في العمل الأهلي النسوئى المنظم الذي كانت نواته حديثا جمعية الفتيات الثقافية بأم درمان مروراً بالاتحاد النسائي واتحاد نساء السودان والاتحاد العام للمرأة السودانية.
3) رغبة الطرفين (الحكومة والحركة النسائية) في تكامل واستفادة كل طرف من الآخر خدمة لقضاياها واجندته المشتركة .
4) تطور الآلية الرسمية للحكومة للمثلة في وزارة الرعاية الاجتماعية مروراً بمختلف مسمياتها حتي استقرات في وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي وهي نقطة الارتكاز الرسمية الاساسية.
5) التواصل والرعاية من الدولة للقطاع النسائي عبر آليات حكوميه متعددة.
6) الجدية والمسئولين التي اتسمت بها مسيرة الحركة وتصدرها القاعدي لعموم المجتمع (صحة وتعليم ومعاشات وتكافلاً وتوعية) وجد بالمقابل تعاوناً وسنداً من الجهات الرسمية على مختلف الأصعدة ومستويات الحكم الاتحادية والوقائية والمحلية وحتى مستوى الاحياء فنحتاج تعاون مع اللجان الشعبين أو حكومات الأحياء.
7) التدرج والحكمة في الوصول لغايات التمكين الأشمل للمرأة سهل لها مهمتها في الوصول إلى منجزات هامة.
٨) تقدير الحكومة وقبولها لرعاية جمهور النساء والتي عبرت عنها توصيات مؤتمر دور المرأة في الانقاذ الوطني في عدم حصر نقابات المرأة الرسمية وداخل آلية واحدة مجلس أو وزارة.

9) الحرية القاعدية بالديمقراطية في العمل الجماهيري وانتخاب قياداته وعدم التدخل الحكومي أو الصفة الرسمية في اجراءات ساهمت في متانة التيار وعزز روح المسئولين لحركة النسائية.

10) انتظام الدورات والتداول بين الأجيال لقيادة العمل السنوى الطوعي وسع فرص المشاركة وحقق الكثير من الفوائد.

11) استمرار منهج الحوار والمرونة بين الحركة النسائية عبر تيارها الأساسي، الاتحاد العام للمرأة السودانية والحكومة، في الوصول إلى المزيد من التمكين للمرأة.

12) اتباع أسلوب الضغط والمطالبة المسئولية لمزيد من الحقوق والحركة لكائن منها.

13) الإشتراك المستمر للمجتمع الأهلي في الآليات الرسمية ساهم استمرارية التكامل.

14) التضامن والمناصرة بين مكونات الحركة النسائية.

15) دور الحركة النسائية في مرحلة التحرر الوطني من الاستعمار ومشاركتها الفاعلة أكسبها الاحترام والتقدير.

16) اتسمت مسيرة الحركة النسائية بالقومية والشمول فلم يكن الدين أو العرق أو الإقليم أو الفئة العمرية أو الطبقة الاجتماعية أو الطائفة أو المستوى التعليمي شرطاً لتولي مسئولية القيادة على أي مستوى.

<u>عقبات التطبيق وتتمثل في الآتي:</u>

1. التباين في الفهم لدور الحركة النسائية أو المجتمع الأهلي من جانب بعض الأفراد في هياكل الحكومة وسعي البعض ومحاولتهم لاتباع أسلوب الهيمنه والتحكم وهذه فترات ليست الطويلة ولكنها تخللت المسيرة.

2. تذبذب الإرادة السياسية لمتخذ القرار الحكومة أحياناً يؤثر على مسيرة التمكين ولكنها لم تتخذ بعداً مؤسس لأنها كانت موجات متباعدة ولكنها موجودة.

3. ضعف الكاريزما لقيادة الحركة النسائية في بعض الدورات تسبب في خسران لبعض القضايا وضعف المؤسسات التنفيذية والوقائية في بعض المراحل من عمر الدورات كان له تأثيراً سالباً.

4. تباين وجهات النظر والاختلافات الفكرية والاختيارات الفقهية في بعض قضايا المرأة تسبب احتكاكات أوصلت الاتحاد العام للمرأة السودانية لرفع قضية إلى

المحكمة الدستورية بشكو والي الخرطوم لمنعه عمل المرأة في بعض المجالات التي يسمح بها الدستور وكسب الاتحاد القضية التي وجدت مساندة من الرأي العام.

5. ضعف التمويل لمشروعات المرأة وعدم تعاون بعض الجهات الرسمية خاصة الاقتصادية وفاءً بالتزاماتها في الشراكات الذكية بينها وبين المجتمع المدني.

6. عدم تفهم بعض مسئولي الجهات الحكومية لطبيعة العمل الطوعي ومرونته وحاجته إلى قدر من الحرية والاستقلالية وبالمقابل هناك قيادات في العمل الأهلي تتوقع أن تقدم الحكومة لها كل شئ دون جهد ومبادرات من جانبها.

المبحث السادس
الدروس المستـــفادة

1. بالتكامل والتعاون والتنسيق والتواصل بتمكن كل من الحكومة والمجتمع الأهلي من الوصول إلى أهدافه وغاياته بأسرع الطرق وأنجح الوسائل فكل طرف بحاجه للآخر.
2. شيوع ثقافة التطوع ورسوخها والتجرد والصدق في خدمة المجتمع ونسائه لا شك أنها تصبُّ في مصلحة الوطن العليا الأمر الذي يحتم على الحكومة مساندة العمل الطوعي ورموزها ودعمها.
3. لن يتمكن المجتمع الأهلي أو المدني أو الحركة النسائية وأدوارها الأساسية من خدمة عضويئة وتحقيق أهدافه في التمكن دون تعاون وتفهم ومساندة من الحكومة.
4. سياسة المواجهة والصراعات تضر بكل الأطراف.
5. المساندة والمناصرة المتبادلة في المستوى القيادة بين الحكومة والحركة النسائية هامه ومجاورة.
6. العناية والرعاية بالأجيال الصاعدة من الشباب وإتاحة الفرص لهم لتولي المسئوليات في العمل الحكومي أو الأهلي تضئ الطريق لمستقبل أفضل
7. اهتمام الحكومة وتقديرها للعمل الطوعي النسوي يضمن لها القبول والرضاء في قطاع أوسع من المجتمع.
8. الابتعاد عن العفويه والاستعلاء والعمل على ترسيخ قيم التواضع والتواصل بين المجتمع يسهم في الوصول لنتائج أفضل.
9. إعلاء قيم المؤسسية والمحاسبة والشفافية في العمل الطوعي يعزز ثقة الحكومة ويجلب المزيد من المكاسب .
10. سياسة الإقصاء والتهميش من كل طرف بالأخر ضررها بالغ للجميع.
11. التشبيك والتنسيق وتقاسم المسئوليات والعمل بروح الفريق مطلوب في العمل الطوعي ومفيد للحكومة.
12. الاستفادة من خصائص المجتمع الأهلي المتمثلة في المرونة والمقدره على الوصول لقاعدة المجتمع بصورة أشمل وفي وقت أسرع الأمر الذي يتطلب التكامل مع الحكومة خدمة للأهداف المشتركة.
13. أهمية الدراسات العلمية والتوثيق للتجارب الناجحة وتقويمها علمياً وتوظيف المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث للقيام بهذا الدور.

المبحث السابع

المقابلة

تم استخدام أداة المقابلة بشكل محدود لتعزيز نتائج الدراسة وجرت المقابلة مع اثنين من الشخصيات المؤثرة والتي لها صلة تاريخية بموضوع، الشخصية الأولى هي البروفسور فاطمة عبد المحمود وزيرة الرعاية الاجتماعية في الحقبة المايوية والمسئولة عن ملف المرأة آنذاك، المقابلة الثانية تمت مع الأستاذ علي عثمان محمد طه وزير التخطيط الاجتماعي في الحقبة الإنقاذية خلال الفترة التي تزامنت مع مؤتمر المرأة الرابع ببكين وبعدها تولى منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية لأكثر من عشر سنوات وكان المسئول عن الملفات الاجتماعية في الجهاز التنفيذي عبر مجلس الوزراء. وكانت المقابلة عبارة عن طلب إفادات إجمالية في موضوع التكامل من الفكرة وتطورها وآلياتها ومجالاتها ونتائجها والدروس المستفادة.

المقابلة الأولى:

بروفسير (فاطمة عبد المحمود) وزيرة الرعاية الاجتماعية خلال الحقبة المايويه (1974م). مقابله بمنزلها بمدينة الرياض الخرطوم الأربعاء 2016/6/15م.

ملخص المقابلة:

1. تأثرت الحركة النسائية السودانية بالحركة النسائية المصرية (1946-1954) وتم تواصل وتبادل خبرات من خلال المشاركات النسوية بين البلدين.
2. محدودية العمل السياسة في إطار النشاط والحزبى خلال حقب الحكم العسكري والتي امتدت لفترات ليست بالقصيرة تم تشجيع العمل الطوعي عموماً عبر وزارة الشئون الاجتماعية كبديل للعمل السياسة الحزبي.
3. العمل القومي والأهلي له جذوره في السودان وتطور عبر القرى والأحياء في أشكال مختلفة حتى يظن البعض أنه حركة سياسية.
4. في السودان خلال الحقبة المايويه تطور العمل الطوعي وتمت تقوية المنظمات في إطار المسئوليه الوزاريه للشئون الاجتماعية وطبيعة العمل الاجتماعي ليست بعيدة عن السياسي في الجهاز التنفيذي الحكومي.
5. استفادت الحركة النسائية (اتحاد نساء السودان) استفادة قصوى من الحكومة في تلبية احتياجاتها في خدمة النساء وكما وجدت بالمقابل الحكومة السند الأساسي من قبل الاتحاد.

6. أغلب مطالب الحركة النسائية في المشاركة السياسية والتمكين الاقتصادي والاجتماعي كانت تتم عبر وزارة الشئون الاجتماعية التي تقدمها لمجلس الوزراء للاعتماد.
7. من أهم ثمرات التكامل إصدار ومراجعة وتطوير التشريعات والقرارات الخاصه بالحقوق المعاشية واتساع المشاركة في الخدمة القضائية وفي القوات النظامية والعمل الدبلوماسي.
8. استفادت الحركة النسائية من المناخ الإيجابي العالمي بعد مؤتمر المكسيك (1974م) والذي شاركت فيه وزيرة الشئون الاجتماعية ورئيسة اتحاد نساء السودان.
9. وجدت المرأة سند سياسي واهتمام من رأس الدولة في فترة مايو ولم ينافسها في ذلك إلا ملف الجنوب.
10. لا بد من التكامل لأن العمل التنفيذي الحكومي هو الأعلى الذي يملك الموارد ويعتبر القناة الأسرع لتوصيل المطالب لمجلس الوزراء.
11. التجربة السودانية في التكامل متفردة ويمكن أهدائها للغير مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل دولة في شكل العلاقة.
12. البعد القومي في عمل الحركة النسائية أو المجتمع الأهلي أضاف بعداً ايجابياً للتجربة السودانية.
13. النظام الامركزي في السودان كانت له فوائد جمة في تجربة العمل الأهلي والتكامل على الجهات الحكومية.
14. الخبرة في تواصل الأجيال لها أهمية تبين التوازن وتمنع الانفلات.
15. أهمية ترسيخ مبادئ القومية في العمل الأهلي والحكومي فالوطن فوق الصغائر.

المقابلة الثانية:

الأستاذ علي عثمان محمد طه بمكتبه بالخرطوم يوم الأربعاء 27 يوليو 2016م.

ملخص المقابلة:

1/ التكامل والتعاون والتنسيق بين الحكومة والمجتمع الأهلي بداياته بعيدة وممتدة على مر الحقب السياسية واتسم بصفة الاستمرارية .

2/ التعليم كان وما زال المفتاح لنهضة المرأة فقد سرّع وزاد من فاعليتها في الوصول لحقوقها.

3/ الإطار الكلي لنشاط المرأة ظل مرتبطاً بالمفاهيم الوطنية والاجتماعية، فهناك احترام من جانبها للتقاليد والأعراف الحميدة الراسخة وعدم الجنوح لتبني الأفكار الشاذة والغريبة عن المجتمع، فهذا الاعتدال ساهم في استمرارية القبول المجتمعي والتكامل والتعاون مع الجهات الحكومية وعزز الثقة وأبعد المخاوف والريبة من تمكينها.

4/ الاعتدال الفكري والتدين الفطري الوسطي الذي تأثر بالمزاج السوداني المعتدل للمرأة جعلها ركيزة أساسية في استقرار المجتمع وعصمه من موجات التطرف نتيجة وثمرة لهذه التربية المعتدلة التى تربى فيها الناشئة.

5/ احتفاء المجتمع السوداني ورموزه بعطاء المرأة السودانية وتغنى لها الشعراء الوطنيون مثال لذلك ما نظمه الشاعر عبيد عبد النور وهو أول صوت انطلق من الاذاعة السوانية (هنا أم درمان)

يا ام ضفائر قودي الرسن * واهتفي فليحيا الوطن**

6/ المرأة السودانية أول سيدة عربية تدخل قبة البرلمان(١٩٦٥م) هي السيدة فاطمة أحمد إبراهيم وهذا له دلالة على رسوخ المشاركة السياسية لها.

7/ عقدت الحكومة في عقد التسعينات سلسلة من المؤتمرات القومية الجامعة كمؤتمر الحوار حول النظام السياسي ومؤتمر الحوار حول قضايا السلام ومؤتمر القضايا الاقتصادية ومؤتمر التعليم وغيرها، كان للمرأة فيها حضور مؤثر.

8/ اتسمت الحركة النسائية بالتوازن الأخلاقي القيمي والارتباط بالتراث القومي السوداني دون انغلاق أو انفلات ارتباطاً بالأصل ووصلاً بالعصر.

9/ تقارب نسبة النساء للرجال في التعداد السكاني وغلبة عنصر الشباب في المرأة يشير إلى توازن ايجابي دون اختلال الأمر الذي ساهم أكثر في فاعلية مشاركتها.

10/ لم تسجل الذاكرة السياسية في السودان إلى خروج النساء في مظاهرات احتجاجية أو مواجهات مع الجهات الحكومية للحصول على حقوقها السياسية أو الاجتماعية.

أهم النتائج

النتيجة الإجمالية والأهم هي؛ أن المرأة السودانية استطاعت أن تشكل حضوراً مؤثراً في شعاب الحياة العامة مكنها من بناء شراكة حقيقية ومسئولة مع الرجل يداً بيد لمواجهة تحديات الحاضر وبناء المستقبل توظيفاً لحجمها وفاعليتها. وتتفرع من هذه النتيجة الإجمالية النتائج الفرعية الآتية:

1- الوصول لأكبر وأهم مكتسبات في تمكين المرأة وخدمة قضاياها مثال المشاركة السياسية بنسبة ثلاثين بالمائة على الأقل.

2- استفادت الحكومة من حيوية الحركة النسائية وتغلغها في القواعد فوظفت ذلك في توصيل رسالتها وخدماتها لمواطنيها من النساء.

3- الشراكات الزكية في المشروعات الاقتصادية ثمرة للتكامل.

4- المناخ الإيجابي والتعاون المستمر بين الطرفين.

5- التعبئة الجماهيرية في القضايا الكبرى مثل حملات محو الأمية وصحة الأمهات وحماية البيئة ودعم القوات المسلحة لرد العدوان وغيرها.

6- المشاركة في الخطط والاستراتيجيات القومية للدولة من قبل المجتمع الأهلي.

7- الدعم والمساندة المتبادلة والوجود المؤسسي في أجهزة التخطيط والرقابة للطرفين.

8- المبادرة والعطاء والحرية والمسئولية من المجتمع الأهلي قابلته الحكومة بالوفاء والتقدير والدعم.

المقترحات:

إجراء دراسة علمية أكاديمية مقارنة لتجربة التكامل في عدد من الدول العربية التي تتشابه آلياتها الحكومية والأهلية.

عقد ورش عمل وموائد مستديرة لتبادل التجارب بين الدول العربية في مجال التكامل.

عمل مسح لدراسة وتصنيف الآليات الحكومية والأهلية المتشابهة والمتقاربة في الدول العربية.

تعزيز التكامل والتنسيق الإقليمى بين المنظمة وإدارة المرأة والطفل بجامعة الدول العربية والآليات الأهلية للمرأة العربية وعلى رأسها الاتحاد النسائي العربى العام والمنظمات الطوعية الإقليمية الأخرى.

رعاية ودعم المنظمة لدراسات عليا في مجال آليات المشاركة النسوية الرسمية وتقوميها.

التوصيات

1- الاستمرار في سياسة التكامل بين الحكومة والمجتمع الأهلي.

2- الحرص على الوجود والتمثيل المؤسسي في الأجهزة التخطيطية والاستشارية للطرفين.

3- دعم الحكومة لمشروعات ومبادرات المجتمع ورعاية الحركة النسائية دون وصاية.

4- على المجتمع الأهلي احترام القانون والمحافظة على هيبة الدولة وترسيخ الشفافية والمؤسسية.

5- تقدير الحكومة لطبيعة العمل الأهلي ودعمه وتكريم رمزه وتثمين مبادراته.

6- الاستجابة بروح المسئولية والولاء لنداءات الوطن في المواقف التي تتطلب ذلك.

7- رعاية الأجيال الصاعدة من الشباب ودعمها وإتاحة الفرص لها لتولي المسئوليات في الحكومة والمجتمع المدني من شأنها رسم الطريق لمستقبل زاهر.

8- الحراك في القاعدة النسوية والإحاطه بتحديات المجتمع الأساسيه في التعليم والصحة والاقتصاد والتكافل والتوعية والإرشاد كل ذلك من شأنه تشجيع الحكومة على مزيد من التكامل.

9- ترسيخ القومية وشمول المشاركة في عمل الحركة النسائية والابتعاد عن الاستقطاب السياسي الحاد لأجندة لا تخدم نهضة المرأة.

الخاتمة

هذه محاولة لتوثيق التجربة السودانية في التكامل بين الحكومة والمجتمع الأهلي؛ سعت الدراسة لتغطية المحاور التي جاءت في خطاب التكليف الصادر من منظمة المرأة العربية ولا شك أن قضية التكامل والتعاون والتنسيق صارت في الآونة الأخيرة سمة ملازمة لعمل مؤسسات العمل العربي والأفريقي والدولي المشترك فإن كان كذلك فالأمر أكثر أهمية وأعمق فائدة على الأصعدة الوطنية أو القطرية ولعل ما رصدته الدراسة من مجالات وآليات وقضايا ونتائج ودروس مستفادة وكثير مما ذُكر تحفل به تجارب عدد مقدر من الدول العربية الأخرى، وربما تنظر المنظمة مستقبلاً وهي تسعى لتعميم التجارب الرائدة لحلقات نقاش وموائد مستديرة لمزيد من التجويد وتكامل الرؤى في القضية موضع الدراسة .

المراجـع

1. دستور السودان الانتقالي 2005م.
2. الحركـة النسـائية السـودانية المعـاصرة ودورهـا التربـوي - الاتحـاد العـام للمـراة السـودانية أنموذجـا - رسـالة دكتـوراة - الطالبـة رجـاء حسـن خليفـة 2013م.
3. منظمـات المجتمـع المدنـي ودورهـا فـي تنميـة المراة-بروفسـير فاطمـة عبـد المحمـود 2012م.
4. وثيقـة السياسـة القوميـة لتمكـين المـرأة - مطبوعـات وزارة الرعايـة والضمـان الاجتماعـي.
5. مـداولات مؤتمـر دور المـرأة فـي الانقـاذ الوطـني - مطبوعـات الاتحـاد العـام للمـراة السـودانية 1997م.
6. النظام الأساسي واللوائح المنظمة للاتحاد العام للمرأة السودانية.
7. كتـاب بيئـة المشـاركة النسـوية علـى المسـتوى الولائـي- دراسـة ميدانيـة -مشـتركة بـين رئاسـة الجمهوريـة ووزارة الرعايـة والضمـان الاجتماعـي والاتحـاد العـام للمرأة السـودانية - إشراف أ. رجـاء حسـن خليفـة -مستشـارة رئيـس الجمهوريـة 2012م.
8. وثائق اجتماعات اللجنة الوطنية للنهوض بالمراة.
9. كتاب الاستراتيجية القومية الشاملة 1992م ــ 2002م.

15 شارع محمد حافظ متفرع من شارع الثورة، الدقي،
القاهرة، جمهورية مصر العربية
15 Mohamed Hafez St., El Thawra St., El Dokki, Cairo, Egypt
(+202) 24183301/101
(+202) 24183110
@ info@arabwomenorg.net
www.arabwomenorg.org